تمهيد

١

بين الخلافة والملك

لم تستشعر بلاد العرب وحدة سياسية على أية صورة من الصور قبل الإسلام، ولم يحس العربى خلال تاريخه الجاهلى بولاء لأية جماعة أكبر من قبيلته .

ولما أشرق نور الإسلام على الدنيا فى مكة ظهر مدى ما بذله النبى صلى الله عليه وسلم من جهد فى جمع القبائل العربية المتنافرة على كلمة الله فى اتحاد أخوى ، وأتم الله نوره على الرغم من المعارضة الدائمة التى كانت ترجع فى المقام الأول إلى النزاع القبلى من أجل التسلط ، وإلى الغيرة المترتبة عليه بين البطون والعشائر .

وبعد الهجرة تأتى للنبى ، أن ينشئ أول حكومة مدنية فى المدينة وراحت آيات القرآن الكريم من حين لآخر تدعوهم إلى التمسك بحبل الله ، وتنهاهم عن الفرقة وترشدهم إلى التدبير فيما كانوا فيه من شقاق ، وما آلوا إليه من أخوة فى ظل العقيدة الجديدة .

وبالتفاف العرب حول الدين الجديد استطاع النبى أن ينهى مظاهر المجتمع البدوى ، وأن يقضى على عاداته الزرية ، وأن يحدث فى النظام الاجتماعى تغيرات أساسية أهمها إحلال العقيدة محل الدم كرابطة اجتماعية .

ولقد أصبح من صميم عمل الرسول أن يخصص جزءاً متزايداً من وقته للمشاكل العملية المتصلة بالتنظيم الاجتماعى والأخلاق والعلاقات السياسية بين القبائل ولشئون الحرب . وأصبح النبى وأعمال الحكومة تشغل وقته كله ، إذ كان يعنى أشد العناية بكل صغيرة وكبيرة فى شئون التشريع والقضاء والتنظيم

المدنى والدينى والحربى ، كما جعل من اهتمامه أن يرتفع بالمستوى الروحى والخلقى لشعب غرق حتى أذنيه فى مباذل حياة همجية قروناً عديدة .

وبهذا كان محمد صلى الله عليه وسلم فى المدينة الرسول الدينى ، والحاكم السياسى والقائد الأعلى ، ورئيس الأداة الإدارية ، والمشرع الأول للأحكام المستمدة من القرآن الكريم والمضطلع بتفسيرها .

وباجتماع كل هذه السلطات للنبى يبدو بجلاء أن تصوراً جديداً للسلطة قد وجد لأول مرة بوجود المجتمع الإسلامى الأول ، فقد أصبح النبى شيخ هذه الأمة ورئيس المؤمنين بالعقيدة الجديدة لا عن طريق تخويله سلطة معلقة بشروط ومتوقفة على موافقة الهيئة الاجتماعية يمكن تجريده منها فى أية لحظة ، وإنما أصبح يرأسهم استناداً إلى امتياز دينى مطلق بعد أن تحول مصدر السلطة من الرأى العام إلى الله عز وجل الذى خولها رسوله صلى الله عليه وسلم .

ومن هذا التصور ، لم يعد ثمة حد فاصل بين الشئون الدينية والدنيوية إذ اجتمعت كل هذه الشئون فى يد الزعيم الدينى .

والحقيقة أن المسائل السياسية فى جماعة بنت كيانها على أساس دينى لا بد أن تصطبغ بصبغة دينية ، وأن تتخذ الشئون الدينية مظهراً لها مما يضفى على المنازعات السياسية طابعاً خاصًّا ، وعلى هذا يمكننا أن نتفق والرأى القائل بأن الحركات التى أدت إلى الانقسامات الدينية التى حدثت فى بداية الإسلام - وإن كانت أهميتها ترجع إلى ما اشتملت عليه من المسائل والنظريات الدينية — فإنها لا تعزى كما قد يتبادر إلى الذهن إلى اختلاف وجوه النظر فى مسائل الدين ولكنها ترجع إلى مشكلات تتعلق بالتنظيم السياسى ، وهى مشكلات شغلت المحل الأول من تفكير المسلمين القدامى وعنايتهم ، ثم لابستها الاعتبارات الدينية وامتزجت بها كعامل من عوامل الاعداد والاختمار .

وقد نتج عن هذا الازدواج أن كثر اللجاج بين الباحثين عن الأسس التى قام عليها النظام السياسى للإسلام ، وبخاصة بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى وصيرورة الأمر إلى خلفائه الراشدين من بعده .

وقد ذهب السلف فى تعريف الخلافة إلى أنها رياسة فى أمور الدين والدنيا نيابة عن رسول الله ، وإلى أن منزلة الخليفة من الأمة بمنزلة رسول الله من المؤمنين ، له عليهم الولاية العامة والطاعة التامة ، وله حق القيام على دينهم فيقيم فيهم حدوده ، وينفذ شرائعه ، وله حق القيام على شئون دنياهم أيضاً ، فبيده وحده زمام الأمة وكل ولاية مستمدة منه ، وكل خطة دينية أو دنيوية متفرعة عن منصبه فهو الحاكم الزمنى وهو الحاكم الروحى .

وقد ذهب ابن خلدون فى مقدمته إلى أن الخلافة هى حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشرع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهى فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا ، وكأنه يريد أن يؤكد أن منصب الخليفة من الوجهة النظرية كان منصباً دينيًّا أكثر مما كان منصباً سياسيًّا ، لأن الخليفة كان قبل كل شىء رئيس مجتمع دينى واجبه الأول الدفاع عن الدين، فلهذا تكون الخلافة حكومة دينية خاضعة لحكم الله عن طريق الدين « لأن الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم، وأعمال البشر كلها عائدة عليهم فى معادهم ، ... ولأن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فحسب فإنها كلها عبث وباطل إذ غايتها الموت والفناء ، والله يقول : (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً) فالمقصود بهم إنما هو دينهم المفضى بهم إلى السعادة فى آخرتهم ، ... فجاءت الشرائع بحملهم على ذلك فى جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة حتى فى الملك الذى هو طبيعى للاجتماع الإنسانى فأجرته على منهاج الدين ليكون الكل محوطاً بنظر الشارع » .

ويمكن أن يعد دليلا على ما ذهب إليه ما درج عليه السلف فى تسمية الخليفة « إماماً » تشبيهاً له بإمام الصلاة فى اتباعه والاقتداء به ، ولهذا يقال لها الإمامة الكبرى . وقد تابع ابن خلدون كثير من الباحثين فى ذهابه إلى أن الخلافة حكومة دينية خاضعة لحكم الله عن طريق الدين .

وحقيقة الأمر كما أسلفنا أن السلطات السياسية برمتها لعهد الرسول قد

ألقيت فى يديه نتيجة لهيمنته على أمور العقيدة الجديدة التى كان عليه أن يبلغها ويمكن لها فى الأرض . ومن هنا اكتسب تصور الحكم الإسلامى صفته المزدوجة وغلبت عليه صفة الدين نظراً للاتصال الذى عاصره النبى بين الله والخلق فترة حياته التى كان الوحى لا ينقطع فيها عن إبلاغه ما يسوس به دولة الإسلام الوليدة .

وعلى الرغم من تحول مصدر السلطة من البشر إلى الله سبحانه وتعالى الذى خولها رسوله بمقتضى الامتياز الدينى المطلق ، فإن الرسول لم يكن قط حاكماً ذا سلطان مطلق بغير حدود ، فقد كان القرآن الكريم الذى يستنبط النبى منه الأحكام التى يسوس بها أمته هو الدستور الذى تسير سياسته وفقاً له والذى يدعوه إلى التمسك بالشورى فيما هو دون الأمور التوقيفية .

وفى القرآن الكريم سورة اسمها الشورى ومن آياتها قوله عز وجل : « والذين استجابوا لربهم ، وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ، ومما رزقناهم ينفقون » وفى سورة آل عمران يبين الله تعالى لرسوله أمر تقرير الجهاد وينسب رأى المسلمين إلى رأيه فيقول جل شأنه : « ولئن قتلتم فى سبيل الله أو متم لمغفرة من الله ورحمة خير مما يجمعون ، ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون ، فبما رحمة من الله لنت لهم ولو كنت فظًّا غليظ القلب لانفضوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين » .

وهى شورى توجب الطاعة ، فما دام المسلمون قد شاركوا الرسول فى تقرير مبدأ فعليهم أن ينفذوا ما قرروه أو شاركوا فى تقريره ، وقد يكون تقريره بالأكثرية ، فعلى الأقلية حينئذ أن تتبع الأكثرية حرصاً على الجماعة أولا ، ثم إن هذه الطاعة لا تمنع مناقشة الأمر والاحتكام فيه إلى الله فيما أنزل من الوحى : « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا » .

وبهذا الفهم للشورى فى عهد الرسول لا يمكننا أن نتفق وهؤلاء الذين

يذهبون إلى أن الحكم فى عهده لم يكن متنزلا من السماء ، بحجة أنه لو كان كذلك لأمضى النبى كل شىء بأمر ربه ولم يشاور فيه أحداً ولم يؤامر فيه ولياً من أوليائه ، ونحن ندفع احتجاجهم هذا بأن الشورى توجب الطاعة وأن الطاعة لا تمنع المناقشة والاحتكام إلى الله عز وجل فيما أنزل من الوحى . وعلى هذا فلا تناقض بين الشورى وكون الحكم لعهد الرسول متنزلا من السماء .

وكذلك فنحن ندفع الحجة التى تزعم أن القرآن لم ينظم أمور السياسة تنظيماً مجملا أو مفصلا ، وأن النبى لم يرسم بسنته نظاماً معيناً للحكم ولا للسياسة ولم يستخلف على المسلمين أحداً من أصحابه بعهد مكتوب أو غير مكتوب حين ثقل عليه المرض بأن القرآن الكريم وإن لم يشر إلى نظام الحكم الذى يصح أن يتبعه المسلمون بعد النبى فآياته تحض على طاعة أولى الأمر « أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم » . وبأن القرآن الكريم قد قرر ضمن ما قرر من مبادئ الإسلام ديناً ودولة ونظاماً اجتماعياً وفلسفة خلقية ، مبدأ المساواة بين المسلمين قاعدة أساسية من قواعد الحياة فى المجتمع الإسلامى ، كما قرر أن أمر المسلمين شورى بينهم ، وأوصى النبى بأن يشاور أصحابه ، ولم يكن هناك ما يدعو إلى النص على خليفة للنبى ، وما ذلك إلا لأن الإسلام يريد نظاماً ديمقراطياً حقيقة ، يكون اختيار الإمام فيه من حق الأمة ، ولهذا لم ينص النبى على من يخلفه نصاً صريحاً .

فإذا كان البعض يتخذ من عدم نص النبى على من يخلفه صراحة دليلا على أنه صلى الله عليه وسلم لم يرسم نظاماً معيناً للحكم ولا للسياسة فإننا نزعم أن من الحكمة السياسية البالغة التى يغفل عنها الكثيرون أن النبى لم يعين له خليفة تاركاً الأمر للمسلمين احتراماً منه للنظام الديمقراطى الذى ينشده الإسلام ولأن الناس لا يخضعون لرئيس معين خضوعهم لرئيس يختارونه بمحض إرادتهم .

والرأى عندنا أن الإسلام أتى بتصور جديد للحكم مع نشأة المجتمع الإسلامى الأول فكانت حكومة النبى فى المدينة حكومة ثيوقراطية خاضعة لحكم

الله عن طريق الدين وقائمة على الامتياز الدينى المطلق للرسول بحكم الثنائية التى كانت لشخصيته رسولا لله وحاكماً للجماعة المؤمنة . ولم تتضح الأهداف السياسية والدينية آنذاك وضوحاً يجعل من الممكن تمييز كل منها على حدة ، إذ لا يستطيع أحد أن يزعم أن حكماً يعتمد على الوحى ويتخذ من القرآن الكريم دستوراً هادياً ومرشداً ليس حكما متنزلا من السماء وإن فسح للشورى فى غير الأمور التوقيفية التى تغيب حكمتها عن فهم البشر . ولهذا لم تظهر مشكلة فقدان النظام السياسى فى عهد الرسول، إذ كان خليفة الله والرئيس الدينى للجماعة المؤمنة ، أو بمعنى أدق كانت الحكومة الثيوقراطية مرتبطة بشخصه ارتباطاً وثيقاً .

ولهذا فإن كثيراً من الباحثين يقعون فى خلط ظاهر عندما يتحدثون عن نظام الحكم الإسلامى عموماً دون تفريق بين عهد الرسول وعهد الخلفاء الراشدين من بعده والعهود التى تلت عهدهم . فليس شك فى أن نظام الحكم الإسلامى بعد عهد الرسول لم يكن نظاماً ثيوقراطيًّا تماماً ، بل إن الخلافة عن الرسول لم تكن من معالم الدين حقًّا ولا هى جارية مجرى العبادات الشرعية كالصلاة والصوم، وإنما أجريت مجرى الأمور الدنيوية كتأمير الأمراء وتدبير الحروب وسياسة الرعية ، إذ وسدت إلى واحد بعهد أو شبه عهد ووسدت إلى آخر بحكم ظروف بعينها بعهد صريح وإلى آخر بالشورى بين أهل الحل والعقد . فكأن الإسلام قد جمع بين خصائص النظام الجمهورى المقيد، والملكى المقيد على ما تقضى به حالة الزمن ومصلحة الأمة فى إطار من الشورى والعدل والمساواة.

وحقًّا لم يكن النظام الديمقراطى بمعناه المعروف فى العصر الحديث شائعاً فى ذلك الزمان ، وإنما كان اختيار الرئيس باتفاق كلمة كبار الرجال وهم المسمون بأهل الحل والعقد ، وقد رضى المسلمون بخلافة أبى بكر وعثمان وأعطوهما الطاعة ولم تنفذ خلافتهما إلا ببيعة الناس . وهكذا يمكن القول بأن الحكومة الإسلامية بعد الرسول كانت ديمقراطية بالمعنى الذى يمكن فهمه من هذه الكلمة فى الزمن القديم وهو أن يشترك جميع الذكور الراشدين فى اختيار

رأس الدولة وتحديد سياستها من الوجهة النظرية، أما من الناحية العملية فقد كان الذين يختارون أمير المؤمنين ويرسمون سياسة الدولة فئة قليلة من وجوه المدينة ينوبون عن بقية المسلمين . ولم يكن ينتظر شيء غير هذا بطبيعة الحال ، ذلك أن الديمقراطية فى أحسن صورها لا بد أن تكون نسبية .

وبهذا التفسير الذى نذهب إليه وحده — من القول بثيوقراطية حكومة الرسول وديمقراطية الحكومة فى عهد خلفائه — يمكننا أن نفسر حوادث التاريخ الإسلامى التى ترتبت على صورة الحكم فى الدولة الإسلامية وأولها ارتداد قبائل البدو ورفضهم الإذعان للمدينة وامتناعهم عن إرسال الزكاة إليها ولهذا فقد قال قائلهم :

أطعنا رسول الله ما كان بيننا فيالعباد الله ما لأبى بكر

كما أننا به نستطيع أن نفسر التطور الذى لحق بتصور الحكم فى الإسلام إلى أن أصبح أشبه ما يكون بالملك العضود فيما بعد .

ويخطئ من يظن أن هذه حالة قد طرأت دفعة واحدة فى أيام النزاع بين على ومعاوية ، فالحقيقة أنها قد ظهرت بوادرها فى أيام الصديق وازدادت ظهوراً فى عهد الفاروق ، ثم وصل المجتمع الإسلامى إلى مفترق الطرق فى عهد عثمان حتى حدث الفراق التام بين التصورين فى فترة النزاع بين على ومعاوية مما ترتب عليه قيام الملك الوراثى مع نشأة الدولة الأموية .

وما من شك فى أن حكومة الرسول وحكومة خليفتيه الراشديْن قد استهدفت تحقيق العدل الخالص المطلق بين الناس جميعاً ، ولأجل هذا الهدف وحده سخطت قريش على النبى لأنه تعرض لنظامها الاجتماعى وفرض عليها نوعاً من العدل لا يلائم منافع ساداتها تماماً كما سخطت عليه لأنه عاب آلهتها وأزرى على دينها .

وما من شك أيضاً فى أنه قد استقر فى نفوس المسلمين أن العدل ركن من أركان الإسلام الأساسية وأن الانحراف عنه انحراف عن الإسلام وإخلال

بالدين حتى إن بعض المسلمين لم يتردد فى أن ينكر على النبى نفسه ما رآه ولم يفهمه من تألف بعض العرب بأكثر من حقهم فى الغنيمة فقال له : اعدل يامحمد فإنك لم تعدل وألح فى القول حتى ظهر الغضب على وجه النبى فقال له : ويحك فمن يعدل إذا لم أعدل ؟

٢

قامت سيرة النبى فى الناس على العدل . فيما يكون بينه وبينهم وفيما بينهم وبين أنفسهم وعلى العدل بين الناس وبين أهله أيضاً ، واجتهد صاحباه من بعده فى أن يذهبا مذهبه ، ويسيرا سيرته ما استطاعا إلى ذلك سبيلا ، حتى لقد هم أبو بكر بأن يكلف نفسه فوق ما يطيق فيسعى لكسب قوته وقوت أهله وهو إمام للمسلمين ينظر فى أمورهم ويقف عليهم وقته وجهده . وكان عمر يزعم أثناء خلافته أن أى عامل آذى بعض رعيته بغير الحق فهو عرضة للقصاص لأن النبى أقص من نفسه وهو خير أمته ، فهل كانت هذه السيرة التى سارها النبى واجتهد صاحباه فى أن يسيراها قادرة على أن تبقى حتى تغير من طباع الناس فترقى بهم إلى المثل العليا التى دعا إليها القرآن والنبى وصاحباه ؟ وهل كان بإمكان هذه السيرة أن تكبح جماح التطور الذى لحق بالحياة بفعل الظروف المستحدثة ؟

بدهى أن التعلق بالمثل العليا والتمسك بمبادئ العدل والحق وهى أمور تتعلق فى الدرجة الأولى بقوة الضمير ويقظته شىء لا يتحتم أن يرثه الأبناء والأحفاد ، فالذين اتصلوا برسول الله اتصالا قريباً وتعلموا منه وتأدبوا بأدبه خليقون بأن يتأثروه وبأن يتمثلوه أكثر من أبنائهم وحفدتهم ، وهذا الصديق رضى الله عنه يستبقى عنده كبار الصحابة ليجمع بين معونتهم له فى الرأى وبين تجنيبهم الفتنة ومزالق الهوى ومآزق الولاية ، وكان يتذمر من ترخص بعض الصحابة فى أمور تؤذن بما بعدها ، وحتى ليقول عمر وهو يوشك أن يودع الحياة بعد أن رأى أنه لم يبلغ من تحقيق العدل ما كان يريد « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من الأغنياء فضول أموالهم فرددتها على الفقراء ».

وقد كان للصديق وللفاروق فى خشيتهما وإشفاقهما من تطور الأمور إلى ما لا تحمد عقباه كل الحق ، ولا يقلل من خشيتهما وإشفاقهما أن كلا منهما قام على الدين بأوفر جهده متقيداً بما أمر الله به من إقامة الحق وإقرار العدل وإيثار المعروف واجتناب المنكر والصدود عن البغى ، أو أن طائفة كبيرة من صحابة الرسول كان لها ضمير دينى حى ويقظ لطول ما لازمت النبى وعاينت أوامره ونواهيه وبذلت من الروح والمال فى سبيل العقيدة حتى لتعد هذه الطائفة بحق صاحبة الحل والعقد فى أمور المسلمين بفضل امتيازها الدينى الذى استأهلت به أن تكون مهوى ثقة الخليفة فى طلب الرأى والمشورة .

كان للصديق وللفاروق الحق فى خشيتهما وإشفاقهما وهما يريان طائفة أخرى من المسلمين بنت امتيازها على أسس عصبية غير مستمدة من الدين راحت تتطلع إلى حيازة المال والجاه والسيطرة . ولم تكد تمضى على وفاة الرسول ساعات حتى تحدث المسلمون فى أمر الخلافة ، وكادت تحدث الفتنة بين المهاجرين والأنصار ورغب الأنصار فى أن يكون منهم أمير ومن المهاجرين أمير بحجة أنهم هم الذين آووا ونصروا . واشتد الخلاف وأخذ كل فريق يدلل على أحقيته فى الخلافة ، واحتج المهاجرون بأن النبى قال « الأئمة من قريش » وأنه أوصى المهاجرين بالأنصار ولو كانت الإمارة فيهم لم تكن الوصية بهم ، كما احتجوا بأن العرب لا تدين إلا لهم ، ولا تقر بمنعة ولا عزة إلا لهم أيضاً ، فضلا عن أنهم أول من آمن وصبر على الأذى .

وما من شك فى أن أبا بكر وعمر وأبا عبيدة عندما احتجوا لقريش على الأنصار لم يفكروا فى إطلاق الإمامة فى قريش كلها بغير تحديد ، وأكبر الظن أنهم فكروا فى المهاجرين الذين سبقوا إلى الإسلام قبل أن يؤمن غيرهم وآزروا النبى ، فكثرتهم قرشيون ، ولو أنهم فكروا فى قريش من حيث إنها الحى الذى يتصل نسبه بنسب النبى صلى الله عليه وسلم لاقتضاهم التفكير أن يؤثروا بالخلافة أقرب قريش إليه وأن يرشحوا لها عمه العباسى أو علياً ابن عمه ما دام

العباس لم يكن من السابقين ، وعلىّ أول الناس إسلاماً وزوج فاطمة وجهاده وفضله لا ينكران . ولكن قريشاً فهمت احتجاج أبى بكر على غير ما أراده وصحبه واستيقنت أن الإمامة حق لها لا يمكن أن يعدوها إلى غيرها وأنه حقها لمكانتها من النبى .

ومهما كان من أمر فقد نشأت أرستقراطية قرشية معينة نتيجة الوهم فيما أراده أبو بكر وصحبه يوم السقيفة من أن تكون الإمامة فى المهاجرين فحولت قريش ذلك إلى عصبيتها ولمصلحتها وخرجت بذلك عن أصل من أخطر أصول الإسلام وهو المساواة .

ونكاد نقطع بأن هذه الطائفة من أصحاب الأرستقراطية القائمة على المولد أو الثروة أو الجاه، كانت ممن اعتنق الإسلام بآخرة حين لم يعد له بد من اعتناقه إثر ظهور قوة النبى بعد فتح مكة . فلم يكونوا إذن حريصين على الإسلام بقدر حرصهم على المنفعة ، وعلى رأس هؤلاء أبناء البيت الأموى القرشى ، الذى تمسك بالإسلام فحسب من حيث كونه سبباً من أسباب الجاه والهيبة أكسبها قريشاً وأرضوا بذلك غرورهم الشخصى .

ولقد أتبعت قريش ذلك بما هو أشد خطراً وهو استعلاؤها على غيرها ممن اعتنقوا الإسلام ولم يكن لهم فى العرب نسب صريح ، الأمر الذى يتعارض ومبادئ المساواة والعدل التى أتى بها الإسلام ، وكان قد أعلن فى السنة التاسعة للهجرة أن الجزيرة دار للمسلمين وقضى على الوثنية تماماً وأصبح الإسلام والعروبة شيئاً واحداً ، ونشأ نظام الولاء حين فتحت البلاد الأجنبية وصار حتماً على من يسلم أن يلتحق بقبيلة عربية ويصبح كأنه فرد من أفرادها .

ولقد كان هذا الجانب الأرستقراطى غير مبالٍ بالدين، ولم يكن لديه أيضاً الاستعداد لكى يعترف للغريب المقهور بالأخوة ، ولو اعتنق الإسلام ، فإن فتح البلاد الأجنبية فى نظره لم يكن يعنى إلا الحصول على ضياع واسعة ونفوذ بلا حدود، وكان المغلوبون فى اعتباره قطين أرض يزيدون إنتاجها فحسب.

فهذه الدنيا إذن تفعل أفاعيلها فى أتباع محمد ولما يمض على فراقه لهم

غير زمن يسير ، وهذه بوادر الخلاف تبذر ، وكان وجود النبي عاصماً منها ، فما الذى يعصم المجتمع الذى كفل له الرسول وحدته وأحل فيه العقيدة محل الدم والإيمان محل العصبية ؟

وها هى ذى العصبية تدب على استحياء بين المهاجرين والأنصار لولا أن حسم عمر الأمر ، فألقى خطاباً رد فيه اقتراح الحباب بن المنذر الأنصارى باقتسام الخلافة مؤكداً أحقية قريش أولياء النبي وعشيرته بالأمر ، بل ها هى ذى العصبية تفعل فعلها بين الأنصار أنفسهم حين نفس الأوس على الخزرج رغبتهم فى تأمير سعد بن عبادة فمالوا تلقائيًّا إلى حيث يقف المهاجرون حتى لا يكون للخزرج سلطان . ولقد أشفق عمر من الاختلاف فبسط يده وبايع أبا بكر وقال : « وإنا والله ما وجدنا أمراً هو أقوى من مبايعة أبى بكر خشينا إن فارقنا القوم ولم تكن بيعة أن يحدثوا بيعة فإما أن نتابعهم على مالانرضى أو نخالفهم فيكون فساد » .

وأيضاً فهؤلاء بنو هاشم ينقمون ألاّ يكون لهم فى الأمر شيء ، وقد نال المهاجرون الثمرة بفضل احتجاجهم بالقرابة والولاية للرسول وهم أصحابها وأولياؤها ، ولم يقف الأمر عند الاحتجاج يوم بيعة أبى بكر وإنما تعداه خارج سقيفة بنى ساعدة حيث انتصب لكل فريق من يتحدث بلسانه ،

ولكن هذا الانقسام الداخلى الذى ثار عقب انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى ، واجتهد أبو بكر وعمر فى حسمه ، قد اختفى تماماً عند ما ثار التمرد الكبير على سلطان المدينة من جانب المتمردين ، وكأنه اختفى أمام الخطر الخارجي الداهم الذى كان يهددهم جميعاً ، وأخذ الأنصار والمهاجرون أماكنهم فى طليعة الجيوش التى سيرت لتأديب المتنبئين ومانعى الزكاة ، واتسعت مهمة هذه الجيوش فاتصلت بمهمة أكبر ، هى فتح العراق والشام ، ورأى أبو بكر بثاقب بصيرته أن يدفع بالمسلمين إلى خارج شبه الجزيرة ليصرفهم عن ثاراتهم الأولى وعن فرقتهم التى ما برحت تدب على استحياء منذ قبض الرسول .

ولكن أبا بكر يلحق بالرفيق الأعلى فى السنة الثالثة عشرة للهجرة ، وقبل

أن يكون المسلمون قد استقروا بالفتح فى بلد من البلدان ، ولهذا فقد أعد للأمر عدته ، وأشفق أن يعود الأمر إلى ما كان عليه يوم السقيفة أو إلى ما هو أشد خطراً ، فعهد بالخلافة إلى عمر بن الخطاب الذى لم يتصد أحد لمنافسته . إذ أنه تحت وطأة المرض وإحساسه بدنو أجله وحرج موقف المسلمين أمام عدوهم بدون خليفة يجمع كلمتهم ، نظر فى أصحابه ليتخير منهم رجلا يكون شديداً فى غير عنف ولياناً فى غير ضعف ، فوجد أن من توافرت فيه هذه الصفة من أصحابه أحد رجلين عمر وعلى ، إلا أن الأول ربما يريد الأمر فيرى فى طريقه عقبة فيدور إليه والثانى يرى الاستقامة ولا يبالى بالعقبة تقوم بين يديه فهو بهذا إلى الشدة أميل منه إلى اللين .

وكأنما أراد أبو بكر أن يكون فى عهده إلى ابن الخطاب متمسكاً بأهداب الديمقراطية فاستشار ذوى الرأى الراجح فى عمر فأثنوا عليه ، من مثل عبدالرحمن ابن عوف وعثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وأسيد بن حضير وسعيد بن زيد وغيرهم ، ثم دعا عثمان فأملاه كتاب العهد وأشرف على الناس فى شدة مرضه يسأل هل يرضون عمر ؟ وأمرهم بالسمع والطاعة فأجابوه وهو بذلك قد علق استخلاف عمر على رضا الناس .

وقد مكث عمر فى الخلافة عشر سنوات فتح العرب خلالها العراق والشام ومصر وفارس ، واتخذت الدولة فى عهده شكلها الواضح ، فأصبحت مرهوبة الجانب ووسعت أنماطاً من الشعوب تختلف عنصراً ولغة ودينا ، وكانت وحدة الوجدان الإسلامى هى اللواء الذى قاتل المسلمون من حوله مما مهد لشحوب الخلافات القائمة على العصبية القبلية .

وقد تنبه عمر وهو يرى مدى نفوذ تلك الطائفة التى بنت امتيازها على السبق وصحبة الرسول ومدى تأثيرها على المسلمين فأمسكها فى المدينة ولم يأذن لها أن تتفرق فى الأرض خوفاً عليها ومنها .

وكذلك أمسك بالطائفة الأخرى صاحبة الأرستقراطية القائمة على امتياز المولد والجاه والثراء ، لأنها والفتوح تصب الأموال فى حجور المسلمين ستعمد

إلى الإكثار من الأموال والأنصار ، وفرض لكل منهم فى مكانه عطاء محدداً واستبقاهم إلى جواره مظهراً رغبته فى الانتفاع بمشورتهم واتخذ منهم مجلساً يوشك أن يكون مجلس شوراه .

ولم يقتصر الأمر على المهاجرين وإمساكهم فى المدينة ، وإنما امتد إلى الأمصار المفتوحة ، فقد نهى عمر عن شراء المسلمين الأرض وفلحها راغباً فى أن يبقوا هناك طبقة عسكرية تمدهم الدولة بما يكفيهم لكى يحتفظوا بصفاتهم الحربية .

ولكن هذه الاحتياطات لم تحل دون حدوث التطور المنتظر ، فلم تلبث طائفة من الرجال ذوى النفوذ أن جمعت معظم الطيبات من هذه الثروة الآخذة فى النماء ، وأخذ أشراف قريش يشيدون القصور الفخمة فى مكة والمدينة بينما راح عمر ينظر فى أسى إلى هذا الترف الذى أخذ مواطنوه يتردون فيه .

ولكن عمر وهو من هو شدة حب لله اقتدى بالنبى عندما أحس بدنو أجله ، فلم يستخلف شخصاً بعينه ، واقتدى بأبى بكر فلم يرض أن يترك المسلمين دون أن ينصح لهم فاختار أصحاب الشورى لمكانهم من الرسول والمهاجرين ومن قريش ومن رضا المسلمين وثقتهم وترك لهم أن يختاروا من بينهم خليفة ، ولما ألح عليه المسلمون أن يعهد ، أحالهم إلى هؤلاء الذين مات الرسول وهو عنهم راض وقال فيهم إنهم من أهل الجنة : على وعثمان وسعد وعبد الرحمن والزبير وطلحة وعبد الله بن عمر على ألا يكون له من الأمر شىء ، وعلى أن تكون الخلافة للرجل الذى يقع عليه الاختيار من الفريق الذى فيه عبد الله فى حالة تساوى الأصوات ، ثم نصحهم بأن يحسنوا مؤازرة من يولونه ويعينوه ، وأمرهم بألا يختلفوا خلال ثلاثة أيام وأن يصلى بالمسلمين صهيب ، وعهد إلى المقداد بن الأسود بأنه إذا خالف واحد شدخ رأسه أو اثنان ، فإن تعادلا مالوا إلى الصف الذى مال إليه ابن عمر ، فإن لم يرضوه فإلى الصف الذى فيه عبد الرحمن بن عوف ، فإن رغم الباقون قتلوا .

ولما حانت الصلاة على عمر أقبل عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب وكل يريد أن يتقدم صاحبه لهذه الصلاة ، فلما رآهما عبد الرحمن على هذه الحال قال : إن هذا لهو الحرص على الإمارة لقد علمتما ما هذا إليكما ، ولقد أمر به غيركما . . تقدم يا صهيب فصل عليه .

وكان على يشعر بأن موعده مع تولى الخلافة قد آن ، فهو خير ممثل لتلك السياسة الإسلامية القائمة على الدين الخالص وفى نفس الوقت أحاطت الأرستقراطية القائمة على امتياز الجاه والمولد والثروة من أشراف مكة بعثمان بن عفان بوصفه أحد أعضاء أسرة أمية صاحبة الزعامة قبل الإسلام والممثل الوحيد لأشراف مكة من بين صحابة الرسول وله من المكانة الدينية ما يؤهله لأن يكون مرشحاً للخلافة .

وعلى الرغم من محاولات عبد الرحمن بن عوف الجادة والذى لم يجد إزاء التنافس الشديد إلا أن يخلع نفسه من الأمر ليتفرغ لإدارة الاقتراع بعد أن أعطى المواثيق وأخذها على الرهط المرشح للخلافة فإن المحاولات لم تصل إلى غايتها إذ انحصر الأمر بين على وعثمان .

وقد بدأ انقسام الرأى العام حينئذ إلى فئتين بوضوح فيما ثار بالمسجد عشية الانتخاب إذ قام عمار بن ياسر فدعا لعلى وأيده المقداد بن الأسود ، فقام عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، فدعا لعثمان وأيده عبد الله بن أبى ربيعة وشتم عمار ابن أبى سرح ، وتكلم بنو هاشم وبنو أمية ، واحتج عمار بأن آل البيت أحق بألا يصرف عنهم الأمر ، ورأى سعد بن أبى وقاص أن الأمور تتطور فحث عبد الرحمن على أن يفرغ قبل أن يفتن الناس .

وتصور الروايات المختلفة سبب إعراض عبد الرحمن عن على إلى عثمان بأنه لم يستجب له حينما سأله عهد الله وميثاقه أن يعمل بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخليفتين من بعده فحسب، كما أجاب عثمان، وإنما قال « أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمى وطاقتى » .

ولكن هذا يبدو سبباً ظاهرياً ، فإن أحداً لا يستطيع أن يغفل مطالب

التغير الاجتماعى والفكرى وما يستتبعه من تشريع فى نطاق الإطار العام لتعاليم الإسلام ، فقد وقع الخلاف فى زمان أبى بكر وعمر فى أشياء كثيرة كمسائل ميراث الجد والأخوة والكلالة ، وفى عقل الأصابع وديات الأسنان ، وفى حدود بعض الجرائم التى لم يرد فيها نص . أو الأمور التى لم يسبق فيها مثل أو قدوة فى عهد الرسول : كتحريم عمر للعمرة فى أشهر الحج ، وتحريمه متعة النساء ، وغير ذلك من الأمور التى دعت إليها حكمة أو اقتضتها الظروف .

وأيضاً فإن عثمان الذى أعطى المواثيق بالتزام الكتاب والسنة وسيرة الشيخين لا يحيد عن شىء منها قد بدا غير ملتزم بما التزم به بعد أن آل إليه الأمر . وغاية ما هنالك فى العدول عن على إلى عثمان أن الأرستقراطية القرشية كما استطاعت أن تتلقف احتجاج أبى بكر وعمر بإزاء الأنصار يوم السقيفة لتضعه فى خدمة امتيازها ولتجعله تراثاً لها ، استطاعت هذه المرة أيضاً أن تتنبه إلى أمر أثاره عمر بن الخطاب أيضاً بإزاء بنى هاشم رهط النبى عندما قال لابن عباس : إن الناس كرهوا أن يجمعوا لكم النبوة والخلافة فإن قريشاً اختارت لنفسها فأصابت . وفى هذا ما يدل حقيقة على أن القرشيين أحجموا عن تولية علىّ خوفاً من استقرار الخلافة فى بنى هاشم إن صارت إلى واحد منهم .

ولهذا فقد تخطى مجلس الشورى علياً لأنهم لم يشاءوا أن يعترفوا له بأنه صاحب الحق الأول .

ولقد كان على معروفاً بأنه مثل أعلى فى التقوى والتدين والإخلاص والشدة حتى على نفسه . ولهذا لم يكن ترشيحه ليلقى من أشراف القرشيين الراغبين فى الدنيا أدنى قبول ، وبخاصة أن عمر كان آخذاً بخلاقيمهم حاملا إياهم على الجادة ، وقد كان موقفهم من استخلافه هو الآخر سلبياً ، وهم وإن لم يعارضوه فإنهم لم يستجيبوا له بل كرهوه ، فقد ذهب طلحة فى نفر من المسلمين إلى أبى بكر فى مرضه الأخير وقال له : « استخلفت على الناس عمر وقد رأيت ما يلقى الناس منه وأنت معه فكيف به إذا خلا بهم ، وأنت لاق ربك » فغضب أبو بكر

وصاح فى طلحة : أبا لله تخوفنى ؟ إذا لقيت ربى فسألنى قلت استخلفت على أهلك خير أهلك .

وطبيعى أن يكون موقفهم من على شبيهاً بذلك فهو أجدر المسلمين بسيرة عمر وحملهم على طريقه ، وهم أرغب ما يكونون عن رجل فى بطش عمر وشدته وانصرافه عن الدنيا وصرفه الناس عنها ، ولهذا فقد كان عثمان رجلهم ، وربما قامت دعاية بنى أمية ، وهم أوفر مالا وأكثر عدداً ، على أن الأمر إذا آل إلى صاحبهم وسع على الناس وتركهم ينعمون بما تدره مغانم الفتح من أسباب المتاع ، ولم يبطش بهم بطش عمر .

كان عثمان رجل العصر ولم يكنه علىّ ، ولعلنا نوضح ذلك بالوقوف على رأى عمر نفسه فى الرجلين فقد قال : « لو ولوا الأجلح لحملهم على الجادة . ولو وليها عثمان لحمل بنى أبى معيط على رقاب الناس ، ولو فعلها لقتلوه » .

ومن ثم فإن هذا الاختيار نفسه إشارة دقيقة تدل على مدى حركة المجتمع فى هذا الوقت من التطور والاتجاه نحو الدنيوى من الأغراض والتمتع بمباهج الحياة والرغبة فى رغد العيش وخفضه . وحقاً كان العرب فى شبه الجزيرة وخارجها قد أنسوا إلى ألوان من المتاع وافتنوا فيها ، فلم يكن عجيباً أن يدفعهم ذلك إلى طلب المزيد منه والتذمر إذا لم ينالوه . وقد اعتقد الطامعون والمتطلعون إلى المزيد من المطامع الدنيوية والوفر والنعمة أنهم أقرب إلى بعض الأمل فى لين عثمان وتقدم سنه منهم إلى أمل من الآمال فى شدة على وعسر حسابه .

وهكذا أرضى اختيار عثمان تلك الطائفة الدنيوية الطامعة ، ولكنه فى نفس الوقت لم يسخط تلك الطائفة المخلصة من كبار الصحابة ، فقد كان اختياره إجراء يبعد مظنة المحاباة والتأثر بقرابة الرسول مما يؤكد مثالية المساواة الإسلامية وإنكار التفاضل بالأحساب والأنساب ، وإجلال الرسول عن أن يورث . ولم يسخط اختياره غير بنى هاشم الذين ابتلعوا ضيقهم أمام وحدة الجماعة ودخلوا فيما دخل فيه الناس كراهية أن ينسب إليهم تشويه

أصل من أصول الإسلام وإن ظلوا يتربصون أن تؤول إليهم الخلافة بمشيئة المسلمين جميعاً وعلى أن يكون اختيار على اختياراً مرضياً كاختيار غيره من أنصار النبي وأصحابه يستوى فى ذلك القريب منهم والبعيد .

وكانت سياسة عثمان مصدقة لظن أولئك البرمين ببطش عمر وشدة علىّ ، وقد خاض المؤرخون فى تعليل الأسباب التى أدت إلى تلك الفتنة الشعواء التى انتهت بمقتله والتى لم تهدأ بعدها ثائرة الفتن. فقد أحصوا عليه مآخذ كثيرة أهمها أنه كان شديد الولاء لأشراف بنى أمية الذين كانوا ألد أعداء النبي فى فجر الإسلام فأقبلوا ليجنوا ثمار قرابتهم له ، ولم يكن بوسعه أن يقاوم مطالبهم ، فيروى أن أبا سفيان بن حرب أتاه عقب بيعته فقال له « قد صارت إليك بعد تيم وعدى فأدرها كالكرة واجعل أوتارها بنى أمية » وسواء أصح هذا أم لم يصح فإن الحوادث قد أيدته بما لا يدع مجالا للشك .

ولسنا نستطيع أن ننسب عثمان رضى الله عنه إلى ما لا يليق بمكانته وتقواه من الانحراف أو الزيغ والإغراض أو التهالك على الدنيا ، فقد كان من أتقى المسلمين وأكثرهم حياء ، وأصدقهم إيماناً ، ومناصرته للعقيدة أشهر من أن يعرف بها . وإنما كان رضى الله عنه شديد العطف على ذوى قرباه وقد بالغ فى هذا العطف مبالغة كان لها من بعد فى حياته وفى حياة الدولة أبعد أثر ، وهو من قبل بعض خلقه . وقد اتسع هذا العطف فشمل أقرباءه وغيرهم حتى عم المسلمين جميعاً .

فأقل ما توصف به سياسته أنها مجافية لسياسة عمر ، وقد تكون نتيجة لما كان يشعر به عثمان من تشدد عمر فى سياسته المالية وإنكاره لهذا التشدد . ولم يكن عثمان يستطيع أن يلزم الناس من التقشف والشظف والزهادة ما كان يفرضه عليهم عمر لسببين : أولهما : شخصى فى عثمان نفسه والآخر عام فى الناس أنفسهم .

فعثمان لين عطوف على نقيض عمر ، إذ لم يكن متقشفاً شديداً على نفسه مثله ، وإنما كان فى شبابه يحب لين العيش وأطايب الطعام وفاخر الثياب ،

ويتختم ويشد أسنانه بالذهب ، كما كان له من سعة المال ما يدفع عنه كل شبهة فى أرزاق المسلمين بعد أن ولى أمرهم .

وقد اختلفت نظرة عثمان عن نظرة عمر إلى أموال الدولة نتيجة لاختلاف طبيعة الرجلين ، فكان عثمان يقول إذا كلم فى إعطائه ذوى قرابته من بيت المال : « إن عمر كان يحرم قرابته احتساباً لله وأنا أعطى قرابتى احتساباً لله ، ومن لنا بمثل عمر » .

وفى الحق إن أموال المسلمين ومصالحهم العامة يجب أن تظل للمسلمين جميعاً دون تمييز بينهم ، ولكن عثمان ما تقدمت بخلافته الأيام حتى أخذ يصل أعلام الصحابة بالصلات فوق ما كان لهم من عطاء مفروض ، فوصل الزبير بستمائة ألف ووصل طلحة بمائتى ألف .

ولم يأخذهم بالذى أخذهم به عمر وكأنه رأى بعطفه ولينه أن قريشاً ملت هذه الشدة فى آخر عهد عمر فخلى عنهم وأباح لهم حرية التنقل، وإذ زاد لهم فى العطاء وألطف إليهم بالصلات ، فلا غرابة وقد أتاح لهم أن ينساحوا فى أرجاء الإمبراطورية وأن يروا الدنيا وأن يراهم الناس وأن يضطربوا فى البلاد ، فى أن يأخذوا من أنعم الحياة بأوفر نصيب وأن يديروا ظهورهم لما كان عمر يحرص عليه من الزهد والتقشف .

وهذا شىء يمكننا أن نرجع به إلى طبيعة عثمان وشخصه ، أما الشىء الآخر فيرجع إلى ما لحق الناس أنفسهم من تغير عما كانوا عليه فى عهد الرسول والشيخين.

وواضح أن الناس استقبلوا عهد عثمان بتفاؤل كبير وكان الرضا به أكثر شمولا فى بداية عهده وبخاصة فى السنوات الست الأولى لما ابتدأ به عهده من التوسعة التى صادفت قبولا وتطلعاً . وليس شك فى أن الناس قد تغيروا عما كانوا عليه من قبل، فقد لحق ببلاد العرب كثير من التطور إذ انتقلت فى فترة وجيزة لم تبلغ ثلاثين عاماً من التبعية إلى التغلب على الفرس والروم ، ومن حياة قاسية عسيرة إلى يسار ورخاء لم يعهدا من قبل .

وقد كان تسلط العقيدة ومثاليتها على النفوس أيام النبى والشيخين حائلا بين المسلمين وبين التطلع إلى عرض الدنيا إذ شغلهم سمو الهدف عن متاعها وسوغت قوة ضمائرهم وشدة وازعهم ألا يروا غضاضة فى نهج الشيخين نهج الشظف واستخدام مغانم الحروب والفيوء فى التهيئة لمتابعتها فى سبيل تحقيق الهدف الأسمى بإبلاغ العقيدة إلى العالمين .

وهكذا ، فما إن زادت المغانم واتسع الخراج وتدفقت الجزية حتى انقسم الناس أمام ذلك فريقين : فريق لما تزل مثالية الإسلام قوية فى نفوسهم. يرون ألاّ سبيل إلا بأن تظل الأمور على ما كانت عليه أيام النبى والشيخين من إعراض عن الدنيا وطرح لإغراءاتها ، وفريق آخر لا يرى بأساً فى أن يأخذ من متاعها بالنصيب الذى يسره له ما أفاءه الله عليه من أخلاف الرزق ؛ فأقبلوا على الدنيا وأقبلت الدنيا عليهم .

وقد رأى هؤلاء أن الدولة الكبيرة القوية الجانب التى أنشئت لا يمكن أن تساس بنفس الطريقة البسيطة التى كانت تساس بها من قبل ، وأن تطورها محتوم لا مفر منه ، فكيف بأهل الشام والعراق من العرب والفرس والروم وهم يجيئون المدينة عاصمة الإمبراطورية وهم الذين ألفوا أن يروا من جلال الملك الفارسى والرومى ما يجعلهم يصرفون أنظارهم عن دار الحكم التى اتخذ بناؤها من اللبن وقامت على عمد من جذوع النخل وسقفت بسعف الجريد ؟

فإذا وجب أن يبقى المسجد على بساطته فلا بد أن يكون له من مظاهر الهيبة ما يجعل هؤلاء الأجانب على شبه الجزيرة يعظمونه ولا تزور أبصارهم عنه .

وربما وجد المتذرعون بهذا العذر حجتهم فيما احتج به معاوية لعمر بن الخطاب عند قدومه الشام للقائه فى أبهة الملك وزيه وفى العديد والعدة من مظاهر الكسروية بقوله إنه فى ثغر تجاه العدو وبه إلى مباهاتهم بزينة الحرب والجهاد حاجة ، وكيف أن عمر على بطشه وحزمه وتقواه لم يخطئه إذ احتج عليه بمقصد من مقاصد الحق والدين .

فبنفس الحجة أمكن لدعاة التطور أن يدافعوا عن حاجة الدولة فى ذلك الوقت إلى التسلح بمظاهر الحضارة والملك لنفس المقصد .

وهكذا لم يكن هؤلاء المسلمون المقبلون على الدنيا يرون بأساً — على سبيل المثال — فى عمارة عثمان لمسجد المدينة على نحو ما صنع ، بل لقد رأوا فيه أمراً لائقاً بالحياة الجديدة التى تختلف كثيراً عن تلك التى انتهت بموت الفاروق .

أما أولئك المعرضون عن الدنيا المتعلقون بغضاضة الإسلام وبداوة العرب فقد كانوا أبعد ما يكونون عن أحوال الدنيا وترفها ، فرأوا فى هذا العمل مدعاة للوم ، ومخالفة عما كان عليه النبى والشيخان ، ولهذا كانوا أشد الناس إنكاراً على عثمان . وقد أراد الله أن يكون غاية فى الجود والكرم واللين والسماحة والبذل ، وأن يسلك عماله وكثير من أهل عصره طريقته ويتأسوا به ، وها هو ذا يبنى داره فى المدينة ويشيدها بالحجر والكلس ويجعل أبوابها من الساج والعرعر ، ويقتنى الأموال والجنان والعيون بالمدينة ، بله كان له عند خازنه يوم قتل خمسون ومائة ألف دينار وألف ألف درهم ، وقيمة ضياعه بوادى القرى وحنين وغيرهما مائة ألف دينار ، فضلا عما خلف من الخيل والإبل .

وها هم أولاء أعلام الصحابة وأشراف قريش وقد زاد لهم عثمان فى العطاء وتجاوز ذلك إلى الجوائز والصلات ثم أذن لهم أن يتفرقوا فى الأرض وأن يمتلكوا الأراضى ، فكانت نتيجة ذلك أن ظهرت الملكيات الضخمة التى يحدثنا عنها المسعودى بطريقة تصعب على التصديق ، فقد بلغ الثمن الواحد من متروك الزبير بن العوام خمسين ألف دينار ، كما خلف ألف فرس وألف أمة ، وكانت غلة طلحة من العراق ألف دينار كل يوم ، ومن ناحية السراة أكثر من ذلك ، وكان على مربط عبد الرحمن بن عوف ألف فرس وله ألف بعير وعشرة ألاف من الغنم ، وبلغ الربع من متروكه بعد وفاته أربعة وثمانين ألفاً ، وخلف زيد بن ثابت من الفضة والذهب ما كان يكسر بالفئوس غير ما خلف من الأموال والضياع بمائة ألف دينار ، وبنى الزبير بن العوام داره بالبصرة

وكذلك بنى بمصر والكوفة والإسكندرية ، وأيضاً بنى طلحة داره بالكوفة وشيد داره بالمدينة وبناها بالجص والآجر والساج ، وبنى سعد بن أبى وقاص داره بالعقيق ورفع سمكها وأوسع فضاءها ، وجعل على أعلاها شرفات ، وبنى المقداد داره بالمدينة وجعلها مجصصة الظاهر والباطن ، وخلف يعلى بن منبه خمسمائة ألف دينار وعقاراً وغير ذلك ما قيمته مائة ألف دينار .

وهذا باب يتسع ذكره كما يقول المسعودى ويكثر وصفه فيمن تملك من الأموال فى أيام عثمان ، ولم يكن مثل ذلك فى عصر عمر بن الخطاب ، بل كانت جادة واضحة وطريقة بينة .

وثمة عامل هام كان له أبعد الأثر فى تطور الأمور إلى ما آلت إليه من سوء العاقبة وهو توقف الفتوح ، وقد كانت من قبل الدافع الأول لقوة العرب وتماسكهم ، فقد شغل العرب عنها بمغانمها ، ولم يروا فى هذه المغانم ما رأى فيها النبى وخليفتاه مادة لمتابعة الفتوح والتهيئة لها ، وإنما رأوا فيها مادة للمتاع والرفه . وقد هيأ توقف الفتوح للعرب فرصة التفكير فى مشاكل السلم .

ومع تدفق أعلام الصحابة إلى الأمصار وهو الأمر الذى أباحه عثمان ولم يأذن به عمر ، تدفقت جماعات عربية كثيرة على البلاد المفتوحة واستوطنوا فيها وانقطعوا إلى هؤلاء الأعلام ، وصاروا أوزاعاً إليهم وأملوهم ، وتقدموا فى ذلك فقالوا يملكون فنكون عرفناهم ، وتقدمنا فى التقرب والانقطاع إليهم فكان ذلك أول وهن دخل على الإسلام ، وأول فتنة كانت فى العامة ليس إلا ذلك .

وعاد عثمان فجنى ثمرة هذا الإجراء بعد ما استبان ضرره ، فقد رأى واليه على الكوفة سعيد بن أبى العاص عندما بدأ الإنكار على سياسة عثمان أن ذلك يرجع فى المحل الأول إلى أن الطارئين والناشئين جميعاً قد تزايدوا فى المصر وبخاصة من هؤلاء الأعراب الذين يقبلون من تلقاء أنفسهم أو يرسلهم الخليفة مادة للجند ، وهؤلاء الأسرى الذين كان الفاتحون يصطحبونهم معهم إلى المصر ليقيموا فيه ، وهذا الجيل الجديد الذى ولد من الحرائر وأمهات الأولاد ،

وكل هذه الناشئة قد أخذت تنمو ويظهر أمرها ويكون لها أثرها فى حياة المصر حتى زحموا أهل السابقة وكادوا يستأثرون من دونهم بالأمر .

وكتب سعيد إلى عثمان بهذا فخطب الناس واقترح أن ينقل إلى الناس فيئهم حيث كانوا من بلاد العرب لئلا يقوم فى الأمصار إلا من كان له فى الإقامة فيها مأرب ما عدا الجند إذ ليس من إقامتهم بد . وكتب بذلك إلى الآفاق وكأنه فتح على الناس باباً كان له أبعد الأثر فى حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعقلية جميعاً ؛ إذ نشأ عن ذلك ظهور ملكيات ضخمة فى العراق وغيره من الأقاليم واشترى كثيرون كطلحة والزبير ومروان ، وكثر النشاط المالى فى ذلك العام من بيع وشراء واقتراض واستبدال ومضاربة ، ولم يقتصر ذلك على الحجاز والعراق بل شمل بلاد العرب كلها والأقاليم المفتوحة جميعاً ، ووجدت الإقطاعيات الضخمة والضياع الواسعة العريضة وقام عليها العاملون من الرقيق والموالى والأحرار ، وظهرت فى الإسلام طبقة جديدة هى طبقة البلوتقراطية التى تمتاز إلى إرستقراطية المولد بكثرة المال وضخامة الثراء وكثرة الأتباع .

وقد تحملت هذه الطبقة مسئولية ضياع الخلافة الإسلامية سواء بسواء كما فعلت اللاتيفوندیا فى الجمهورية الرومانية .

فمن الناحية السياسية ملكت قلة قليلة من المسلمين أرض الأقاليم وانقطع الناس إليها وانقسموا بينها شيعاً وأحزاباً ، حتى كانت الكوفة زبيرية الهوى والبصرة طلحية الهوى .

ومن الناحية الاجتماعية نتج عن وجود هذه الطبقة الأرستقراطية وجود طبقة تقوم على خدمتها من الكادحين الذين يعملون فى الأرض ، ووجدت بين هاتين الطبقتين طبقة متوسطة من عامة العرب أكثرها من البدو كانت مادة التنافس والتنازع بين أحزاب الأرستقراطية وشيعها ، وكانت هذه الطبقة تعانى ظلم الأرستقراطية واستئثارها بالفىء والغنائم والأموال ، وقد رأى هؤلاء المحاربون البدو هذه الأموال الضخمة يستأثر بها غيرهم من الحكام والقواد

القرشيين ، ورأوا أنفسهم قد خرجوا من الصحراء يطلبون المجد والغنى فى ظلال السيوف ، فإذا قريش تحتكرها وتحرمهم حتى الغنائم التى كانت تعطى لهم من قبل ، فحقدوا على قريش وعدوها غاصبة وتمنوا زوال سيادتها ، وأعلنوا أن أموال الفىء والغنائم هى لهم وليست للحكومة فهى أموال المسلمين ، وليست كما ادعى الحكام أموال الله .

وكان إجراء عثمان بالإذن لمن أراد أن يبيع فيئه فى الأمصار وأن يستبدل به أرضاً هو الذى أتاح تكوين هذه الطبقة الأرستقراطية ، كما أتاح لمن لم يتمتعوا بامتيازات تلك الطبقة أن يمتلئوا بالحقد والسخط ، فراحوا يستحضرون صورة النبى وصاحبيه ليوازنوا بينها وبين ما هو واقع بهم فإذا واقعهم يبدو مخالفاً تمام المخالفة له ، ومن ثم استشعروا غير قليل من الظلم ، وتأكد لديهم انحراف هذه السياسة عن القصد الذى عرف للإسلام من قبل . ففضلا عن المحاباة التى اتسع نطاقها وتجلت فى صلة الخليفة لرحمه على حساب المسلمين فقد خضع راضياً أو مجبوراً لتأثير بيته وكان الأمويون قد صاروا قريبين من دفة تدبير الدولة أيما قرب ، فكانت رياسة عثمان رياسة لهم إذ اتخذ ابن عمه مروان بن الحكم كاتباً له فى المدينة وترك له الأمر فملأ مروان مناصب الدولة بأهل قرابته .

وقد أحس كبار الصحابة فى المدينة أن بنى أمية يسيرون بمقاليد الأمور بعيداً عن روح الإسلام ومثله ، مما أثار فيهم روح المعارضة حفاظاً على تقاليد الإسلام وحاولوا فى بادئ الأمر أن يحولوا بين الخليفة وبطانته ليخرسوا الألسنة التى بدأت تنكر على عثمان محاباته لهم ، وقد خاض الناس فى ذلك .

وقد نصح له كثير من الصحابة ، ولكنهم أخفقوا فى الحد من سلطان بطانته فلما لم يصلوا عن هذا الطريق إلى غايتهم عنفوا به وأظهروا له الجفاء وتعدى بعضهم الجفاء إلى الإنكار وتغذية سخط الساخطين عليه من العرب وأهل الأمصار ، ومن أبرز الذين عارضوا سياسته عبد الرحمن بن عوف وطلحة وعلى وابن مسعود وعمار .

ولم تكن معارضة هؤلاء الصحابة الكبار إلا صدى للمعارضة الشعبية التى ذاعت بالمدينة وكان مصدرها جماعة المتشددين فى الدين التى نعت على عثمان بعض المآخذ .

ومهما يكن من أمر فقد بدأ التحفز للثورة فى الأمصار أيضاً . إذ كانت ظروف توقف الفتح حافزاً للتفكير فيما آلت إليه سياسة عثمان ، وقد كان فى غنائم الفتوح من قبل ما يلهى عن التفكير فى وضع الحكومة يدها على الفىء والممتلكات فى الأمصار المفتوحة . وقد وصل المحاربون إلى أنهم من غير أن يشعروا تركوا غيرهم أثناء انهماكهم فى الفتوح يستحوذ على خير ما فى الغنيمة وكانت الحكومة بفرضها سياسة الأعطيات قد حققت استقلالا عن الجند وتخلصاً من سلطانهم وأصبح الجيش يعيش من يد الحكومة بعد أن كانت الحكومة تعيش من يد الجيش ، مما جعل المقاتلين يعتقدون أن الدولة غلبتهم على حقوقهم ، وسلبتهم أموالهم فزعموا أن مال الخراج إنما هو لهم وليس للدولة وقالوا إنه مال المسلمين وليس مال الله ، وطالبوا بألا يفرض العطاء إلا لمن قاتل على الفىء من الجند سواء غزا أو لم يغزُ ، أما من عداهم من المسلمين وبخاصة شباب قريش والمدينة المترف فلا حق لهم فى العطاء ، ولو كانوا فقراء فعليهم أن يعملوا، وعلى الرغم من أن عثمان استجاب لهذه المطالب فخطب الناس معلناً أنه على من كان له زرع أن يلحق بزرعه ، ومن كان له عمل فليكتسب من عمله ، وأنه ليس لأحد عنده من عطاء إلا أن يكون من الذين قاتلوا على الفىء أو من الشيوخ من أصحاب رسول الله فإن الفتنة لم تمهله حتى ينفذ هذا القرار .

وقد نشأت من هذه النقطة حركة أبى ذر الغفارى لمواجهة الادعاء القائل بأن المال مال الله بقصد احتجانه عن المسلمين ، وقد أُخرج أبو ذر بأمر عثمان إلى الشام ، حيث أظهر معاوية لعثمان الخوف منه ، وحمله إليه فى المدينة ليسيره منفيًّا إلى الربذة وليحرم عليه أن يودعه أحد من المسلمين حتى إنه ليضيق بعلى لما علم بتوديعه له وكان أبو ذر من أهل الصفة ولا يبعد أن يكون لهذا أثره فى ميوله الاشتراكية . وكان ينكر على الذين يكنزون الذهب

والفضة ويقول : « بشر الأغنياء بمكاو من نار فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم » ، وعنى بالطعن على عثمان لإطلاقه يده فى أموال المسلمين واستعماله أبناء الطلقاء ، وهكذا تطورت معارضته التى كان انطلاقها ذا مفهوم اجتماعى وكراهة فى أن يغنى الغنى ويحتاج الفقير ، وتعقدت فأصبحت ذات اشتباكات سياسية تنقم على الخليفة سياسته فى التولية والعزل وإيثار الطلقاء والأحداث حتى نفاه الخليفة إلى الربذة . كما نشأت حركة عبد الله بن سبأ الذى اتبع فى إثارة المصريين على عثمان أسلوباً خبيثاً إذ دفعهم إلى الطعن على أمراء عثمان على أن يستروا نواياهم بإظهار الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، فكتب أهل مصر الكتب إلى الأمصار المختلفة فى عيوب ولاتهم ، وكاتبهم إخوانهم فى الأمصار الأخرى فى مثل ذلك . وقد سهل مهمة ابن سبأ فى مصر اشتداد سخط أهلها على حكم عثمان وعلى عامله عبد الله بن سعد بن أبى سرح ، واهتمام محمد بن أبى حذيفة ومحمد بن أبى بكر بإذكاء نيران السخط فيها .

وفى تلك الأثناء نجمت الفتنة فى الكوفة بقيادة مالك الأشتر وهو من سادة اليمانيين الموالين لعلى بن أبى طالب .

ولم يكن فى أقاليم الإمبراطورية أهدأ من الشام حتى إنها أصبحت تشبه الدولة المستقلة استقلالا ذاتيًا فقد أخلصها عثمان جميعها لمعاوية وضم إليه فلسطين وحمص فأنشأ له بذلك وحدة شامية بعيدة الأرجاء وجمع له قيادة الجند الأربعة ، فكان جند الشام أقوى جند المسلمين ، وقد أطلق يده فيها حتى أنكر عليه علىّ أنه يقطع الأمور فيها من دونه ويزعم أنه أمر عثمان .

وقد طال عهد معاوية بالشام وأحب أهلها وأحبوه ، فلم يكن لمصرهم بالفتنة سبب من قريب أو بعيد .

وهكذا أطبقت المعارضة على الإمبراطورية كلها تقريباً فى العاصمة وأطراف الأقاليم وفى الثغور التى يواجه فيها المسلمون عدوهم ولم ينج منها إلا ما كان قد سبق منها فى مضمار التقدم والأخذ بأساليب التحضر كالشام ، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن المعارضة التى اشتعلت فى وقت واحد فى أرجاء الإمبراطورية إنما كانت أمراً محتوماً دعت إليه ظروف الحياة

الاجتماعية والسياسية وظروف الملاءمة بين أصول الدين وحقائقه وبين طبيعة الحضارة التى اضطر المسلمون إلى لقائها وممارستها آخر الأمر ، وكانت محاور الفتنة فى المدينة ومصر والكوفة والبصرة ، وأصبحت الحال من الحرج بحيث اضطر عثمان إلى ندب أربعة من رجاله ليبحثوا أسباب القلائل فى الأمصار.

ولكن المعارضة والإنكار لم يتوقفا مما دعا الخليفة إلى أن يبعث فى طلب ولاته فى موسم الحج لسنة ٣٤ هـ ليكشفوا له عن وجوه الفتنة .

ولكن ابن سبأ ينتهز فرصة قدوم ابن أبى سرح على عثمان ليحقق ما كان يرمى إليه من التأليب على عثمان ، وقد قام ابن أبى حذيفة بتنفيذ الخطة التى رسمها ابن سبأ ، وبدأ يطرد من استخلفه ابن أبى سرح من الفسطاط ، وكاتب أهل البصرة والكوفة حتى إنه كان يكتب الكتب على لسان أزواج النبى ويقرؤها فى المسجد . ولم يجد إرسال عثمان سعد بن أبى وقاص للتحقيق فى الأمر وخرجت من مصر جماعة قوامها ستمائة رجل تم على يديها قتل عثمان ابن عفان فى المدينة .

ولكن رواية أخرى تذكر أن الثورة التى انتهت بمقتل الخليفة كانت على مستوى الأمصار الثلاثة المعارضة وهو الأقرب للصواب والأليق بما تتحدث به الروايات عن تنسيق العمل فى الولايات الثلاث.

ويمكن أن نتبين تصور عثمان لسلطان الحكم من قوله للثوار إنه لا يخلع قميصاً كساه الله إياه ، فليس فى ظنه من حق المسلمين أن يراقبوه فضلا عن أن يعاقبوه، فهو قد أعطى العهد الذى أعطاه وهو مسئول عنه أمام الله لا أمام الناس ، فليس له أن يخلع قميصاً كساه الله إياه ولا لهم أن يخلعوه عنه ، ولعل بعض معاصريه أيضاً كانوا يذهبون هذا المذهب إذ لم يستبيحوا لأنفسهم مفارقة أمره حتى حين ينحرف عن القصد أو يحيد عن الطريق إذ كانوا يأخذون من الآية الكريمة ظاهر نصها ولا يتأولون قوله تعالى: « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » وقد كان موقف أبى ذر وابن مسعود يخضع لنفس التصور .

٣

ولا يختلف اثنان فى أن قتل عثمان يعد أخطر حادث طرأ على تاريخ الإسلام السياسى والفكرى ، وذلك لأنه فتح باب الفتنة والاختلاف على مصراعيه وجعل الحفاظ على وحدة الجماعة الإسلامية منذ ذلك اليوم أمراً بعيد الاحتمال .

وعلى الرغم من أن عثمان لم يكن أول خليفة قتل فى الإسلام ، إذ قتل من قبله عمر ، إلا أن قتل عثمان يحمل معانى تختلف عن المعانى المستخلصة من قتل عمر من حيث كونه قد تم بأيد عربية مسلحة . فإن كان عمر قد قتل لأسباب ترجع إلى الثأر للقوميات المقهورة التى أزالها الإسلام ، فإن قتل عثمان يرجع إلى الثأر للمبادئ والقيم المثالية التى أتى بها الإسلام نفسه وتعرضت للإهدار وللانتقاص تحت وطأة الإدمان للمثل الجاهلية المتوارثة من العصبية وولاء الدم والقربى والمحسوبية من جانب وقوة التغيرات الاجتماعية الطارئة من جانب آخر.

ولولا ما صحب انتهاء خلافة عثمان من جريمة القتل والعنف الذى تمت به وما يحمل من معانى التجرؤ على مقام الخلافة وهيبة الإسلام الممثلة فى شخص الخليفة لعدت الثورة التى أنهت هذا الحكم انتصاراً رائعاً للفكرة الإسلامية القائمة والمساواة على ما يراد بها من عوامل الوهن والإهدار والتزييف . ذلك أن سياسة عثمان لم تكن سياسة خلافة كتلك التى عرفها المسلمون أيام عمر ولا سياسة ملك كالتى عرفوها من قيصر وكسرى ، وإنما كانت شيئاً بين بين .

وكان الوضع فى الحقيقة كما عبر عنه على فيما بعد لأهل الكوفة عندما قال : « استأثر عثمان فأساء الأثرة ، وجزعتم فأسأتم الجزع » ولم يكن علة هذا إلا أن المجتمع الإسلامى الأول الذى قام حول العقيدة ونما بنموها وخضع لسلطانها أصبح مجتمعاً مختلفاً وخاضعاً أو على وشك الخضوع لسلطان الدنيا، وأوشكت وحدته أن تصدع وتغير كل شىء فيه . ولم يعد هناك تطابق بين المثل العليا

التى كانت تؤمن بها الجماعة وبين واقع حياتها العملية بينما كانا فى العصر السابق شيئاً واحداً .

ولهذا فقد أصبح الوضع بعد مقتل عثمان مؤلماً إلى حد بعيد حتى للمعارضين من أهل الديانة والورع والقوامين على مثاليات الإسلام المتشددين فى تطبيق تعاليمه ؛ فقد أصبحوا بين أن يتراجعوا فيخلوا ، بما أوجبه الإسلام وشدد فيه من إعلان الرأى والدفاع عن الحق بالقول والفعل ، وبين أن ينضموا إلى فريق فيخالفوا أصلا سياسيًّا من أصول الحكومة الثيوقراطية وهو ألا يحارب المؤمن إلا الكافرين وألا يحارب بعضهم بعضاً .

ولهذا السبب أيضاً أصبحت الإجابة عن سؤال : ما رأيكم فى مقتل عثمان ؟ هى التى تكشف عن اختلاف الناس فى آرائهم ، فمنهم من صوبه ومنهم من أنكره ومنهم من توقف عن الحكم فيه وأرجأه إلى الله . ومن أجل هذا السبب نفسه تعلقت القوى الدنيوية من أصحاب الأرستقراطية القرشية بمقتل عثمان فكان لواءها الذى تحارب من حوله فى سبيل تحقيق أغراضها ، فصارت تتنادى من حول قميصه بالثأر وتدعى ولاية دمة من دون المسلمين وليس أدل على ذلك من قول الأخطل فى مدح بنى أمية :

هم سعوا بابن عفان الإمام وهم بعد الشماس مروها ثمت احتلبوا

وهكذا يمكن أن نقرر أن أولى النتائج التى تستخلص من مقتل عثمان أنه أحكم وضع المسلمين بين طريقين مختلفتين تمام الاختلاف : تلك التى مهدها النبى ورفع أعلامها الشيخان ويعتمد أساسها على العدل والمساواة بين المسلمين وتنهج نهجاً يقوم على صفاء النفوس وطهارة القلوب ويقظة الضمائر، وتبرأ من الظلم والأثرة والتحكم وتتخذ الدنيا وسيلة إلى سعادة الإنسان فى الدارين ، وطريق أخرى هى طريق الملك الذى يعتمد على القوة والبأس وينهج نهجاً يقوم على الحزم والعسف ويتخذ الدنيا وسيلة إلى زيادة القوة والسلطان وازدهار مظاهر الهيمنة والتحكم حتى يصيبه الضعف والانحلال والذواء ، وتهدف إلى حل مشكلات الدنيا بوسائل الدنيا . ولهذا فان قتل

عثمان لم يكن حلا ثيوقراطيًّا وإنما كان وسيلة دنيوية أفسدت انتصار القيم المثالية التى حوكم إليها عثمان وكان ذلك دليلا مؤذناً على وقوف المجتمع الإسلامى فى مفترق الطريقين .

وقد وقعت ثمرة هذه الفعلة الشنعاء فى حجر علىّ بن أبى طالب إذ مال الثوار إلى استخلافه . وكان على رأسهم ابن سبأ ، وكان هوى المصريين معه ، وأغلب الظن أنهم كانوا يعملون من أجله وكانت كلمتهم فى تلك الساعة المضطربة هى الكلمة الفاصلة .

ولكن عليًّا خشى أن يقبل البيعة من أيد غير بريئة وقدر الموقف حق قدره فلا يزال الهياج والاضطراب قائماً فى النفوس ، وأكثر الصحابة متفرقون فى الأمصار وليس بالمدينة منهم سوى عدد قليل على رأسهم طلحة والزبير .

وكان بعض الصحابة قد ترددوا فى بيعته ، وكان هذا التردد فى بيعة على من جانب بعض الصحابة يحمل معنى التشكك فى علىّ من حيث كونه — من وجهة نظرهم — مديناً إلى حد كبير فى تسنمه الخلافة لقتلة عثمان وإن لم يكن له فى حقيقة الأمر ضلع فى الفتنة التى انتهت إلى مقتله . ولهذا فقد ظهرت فى الحال جماعة موالية لعثمان أخذت تطالب بمعاقبة القتلة ، ولم يكن فى مقدور علىّ أن يذعن لطلبهم ريثما يجتمع الناس وتتفق الكلمة ، وأشهر هؤلاء جميعا معاوية ابن أبى سفيان ابن عم عثمان ووالیه على الشام وعمرو بن العاص والزبير بن العوام وابنه وطلحة وابنه وسعيد بن أبى العاص ومعاوية بن حديج والسيدة عائشة وغيرهم .

وعلق الذين أحجموا عن البيعة دخولهم فيها بتسليم على لقتلة عثمان ، ورأوا أن بيعته لم تنعقد لافتراق الصحابة من أهل الحل والعقد ، فبيعته لذلك لاتلزم من تولاها من غيرهم ، فالمسلمون حينئذ فوضى ، وإن واجبهم الأول هو المطالبة بدم عثمان ثم يجتمعون بعد ذلك على إمام .

ولم يبال علىّ بامتناع المعارضين عليه ، وبدأ مسعاه جاهداً فى إعادة تقاليد الخلافة الدينية الأولى التى سادت زمن النبى والشيخين ، راغباً أشد الرغبة فى حمل المسلمين على الطريق المثلى التى ساروا عليها من قبل ، متنكباً

غاية التنكب تلك السياسة التى جمعت بين ملامح الخلافة والملك فى عهد عثمان ، وأوشكت أن تهدر تقاليد الخلافة الدينية وتحيلها ملكاً عضوضاً .

فبادر بعزل ولاة عثمان ولم يصغ لنصيحة بعض الصحابة له بإبقائهم حتى تهدأ الحال وتستقر الأمور .

وهكذا كانت أحوال علىّ فى إصلاح دينه بفساد دنياه وقد لقى علىّ فى كل محاولة لإصلاح العقيدة فساداً لما قدر ودبر ، وإخفاقاً يتلوه إخفاق .

وأمام هذا الإخفاق المتواصل الذى لقيه الإمام لترفعه عن ابتذال القيم الإسلامية واستبدالها بقيم دنيوية تقوم على المنفعة والانتهاز ، وقف بعض المؤرخين وبخاصة الذين لا يقدرون تلك القيم الرفيعة حق قدرها ، موقف النقد العنيف لشخصية علىّ فعدوه رجلا ينقصه حزم الحاكم ودهاؤه وتعوزه الحنكة السياسية . ذلك أن السياسة والجهاد أصبحا من الأهداف الدنيوية التى يتوسل إليها بالدهاء والمكر بعيداً عن المروءة والصدق، وقد كان خصومه رجالا دنيويين لا يبالون أمراً ولا نهياً من أوامر الدين ونواهيه، إذ أصبحوا فى زمان —على حد قوله— اتخذ أهله الغدر كيساً ونسبهم أهل الجهل فيه إلى حسن الحيلة .

ولهذا الحرج أصر علىّ على عزل ولاة عثمان كخطوة أولى للعمل بعد توليه أمر المسلمين . ثم اختار عماله اختياراً حسناً .

وقد سخط عمال عثمان المعزولون عليه غاية السخط ، ولكنهم أطاعوا أمر العزل إلا معاوية بن أبى سفيان الذى مكنته ثروة بلاد الشام وقوتها وطول إقامته فيها من تكوين حزب قوى فيها يناصره ضد أعدائه ويحميه جيش يعد من أقوى جيوش الولايات الإسلامية فى ذلك الحين .

وقد رأى بعض المؤرخين أن عليًّا كانت تنقصه الحنكة السياسية فى هذا العزل وبخاصة بالنسبة لمعاوية، لأنه أقام بالشام ملكاً هرقليًّا بدأ التمهيد له بنو أمية قبل الإسلام بجيلين متعاقبين .

وقد ضم إليه عثمان سائر الشام وألحق به أقاليمها من الجزيرة إلى شواطئ بحر الروم ، فلما قتل عثمان كان قد مضى على معاوية فى ولاية الشام عشرون سنة لم يبق فيها من ينازعه أو يعصيه وليس غير صنائعه وأشياعه المستقرين فى كنفه لحرصه أثناء ولايته الطويلة على إبقاء من يواليه وإقصاء من يخالفه ، وكان عثمان يسمع الأقاويل عن ولاية الشام والمطالبة بعزل واليها فيعتذر بأنه ممن ارتضاهم عمر لعمله .

ولم يكن عمر يرى من مظاهر الأبهة التى اصطنعها معاوية إلا النزر اليسير الذى يسوغ له الاحتجاج بمقامه بين أعداء ألفوا الأبهة واتخذوها آية من آيات القوة والمنعة ، على أنه كان يؤدى لعمر حسابه قانعاً برزقه من بيت المال بمبلغ لا يتجاوز مائة ألف دينار فى العام . فلما بويع عثمان وأصغى له سائر الشام رخص لمعاوية أن يزرع الأرض التى تركها أصحابها ، ووضع معاوية يديه على موارد المال التى تقوم بأعباء دولة أوشكت أن تقوم وحدها مملكة مستقلة يتولاها ملك مستقل إلا فيما يأتيه من أوامر الخليفة بشأن تحصين الثغور وتسيير الجيوش .

ولهذا يجد بعض المؤرخين عليًّا قد أخطأ فى مطالبة معاوية بالاعتزال ، وهو على هذه الصورة من التمكين لنفسه والقوة لولايته وحزبه الذى أنشأه فى الشام وجنده الذى هو طوع أمره حيث يلقى به ، ولكن عليًّا لم يكن ليستثنى أحداً مخافة الإضرار بدينه ومثله ، ولم يكن ليقر معاوية وقد أشار على عثمان بعزله مراراً وكان إقراره وإقرار أمثاله سبب السخط على عثمان ، ولأن معاوية لم يكن يرنو إلى أن يقر فى ولايته فحسب وإنما وقد وطد لنفسه على هذه الشاكلة فى الشام فإن أى إقرار له لم يكن لينسيه هدفه الذى انتهز له فرصة مقتل عثمان ولم يكن ليضيعها .

ومن هذا المنطلق بدأ معاوية العمل ، وكان يلى معاوية فى السخط على علىّ الصحابيان الكبيران طلحة والزبير وهما أول من بايع عليًّا ، ولكنهما انقلبا عليه انقلابا غريباً . وعلى الرغم من أنهما لم يألوا جهداً فى الكيد لعثمان ،

فإنهما انقلبا على علىّ واتهماه بأنه الذى دبر مقتل عثمان وأنه المستفيد منه. فتركا المدينة وانتقلا إلى مكة حيث كانت السيدة عائشة قد انسحبت من الثورة على عثمان بعد أن اشتركت فيها اشتراكاً قوياً ولم يكن على ليسمح باستثناء طلحة والزبير أيضاً ولا أن يوليهما اليمن والعراق كما أشير عليه اتقاء للفتنة ففى العراق واليمن الرجال والأموال ومتى تملكا الناس استمالا السفيه بالطمع وضربا الضعيف بالبلاء ولم يكن ليفلح فى ضرب أحدهما بالآخر لما فى ذلك من خروج على التزامه بمبادئ الحق والعدل فضلا عن كونهما كانا مختلفين فيما بينهما واتفقا على الرغم من خلافهما على حربه .

واستأذن طلحة والزبير علياً فى الخروج إلى مكة للعمرة فأذن لهما ، وإن لم يخف عنه أمرهما ، وبدأ اتصالاتهما بزعماء البصرة وحاولا استمالة عبد الله بن عمر ولكنه كان يرى فى القعود نجاة وخيراً ، وفى قعود السيدة عائشة بالذات محافظة على مالها فى نفوس الناس وإشفاقاً من تفرق كلمتهم وذهاب ريحهم .

ولم يصغ طلحة والزبير لنصح الناصحين ، وخرجا فى ستمائة رجل تصحبهما السيدة عائشة إلى البصرة ، وكان لهما فيها صنائع ولأهلها هوى فى طلحة .

ولما أعلن أهل البصرة انضمامهم للثائرين استنجد علىّ بأهل الكوفة المضريين فى القتال ووعدهم أن يتخذ بلدهم قاعدة لدولته إذا هم لبوا نداءه فأجابوا دعوته ، وكان الأشتر قد مهد الأرض هناك فسار علىّ نحو البصرة ، والتقى الجيشان فى مكان يقال له الخريبة فى منتصف جمادى الآخرة سنة ٣٦ هـ ، ونشب القتال وعائشة راكبة فى هودجها على جمل لها يسمى عسكراً ، وتم النصر لعلىّ وأهل الكوفة وتمت الهزيمة على الثوار وأسرت عائشة ومروان بن الحكم وقتل طلحة فقد رماه مروان بسهم لما كان يتهمه بالتحريض على قتل عثمان، وانصرف الزبير إلى المدينة فقتله ابن جرموز فى الطريق وبقيت عائشة فى هودجها إلى الليل حيث أدخلها محمد بن أبى بكر إلى البصرة وسأل علىّ عائشة أترتحل إلى المدينة فوافقت وجهزها وسير معها أولاده مسيرة يوم

وشيعها الناس ، وقد بلغ عدد القتلى فى يوم الجمل بين عشرة آلاف من الفريقين .

وقد صور الشعر المعركة تصويراً دقيقاً معجباً . وعقب وقعة الجمل ولى علىّ ابن عباس على البصرة وسار إلى الكوفة فاتخذها عاصمة له ، ومن هناك نشر سيادته على جزيرة العرب كلها ما عدا الشام ، وكان لها مركز انفردت به لأن معظم العرب الذين يقطنونها لم يذهبوا إليها مهاجرين كغيرهم وكان لهم تقاليد غير تقاليد أهل العراق ، إذ كانوا واقعين تحت تأثير اليونان والرومان ، وكانوا قبل الإسلام تابعين للغساسنة متعودين على النظام والطاعة فرضوا عن أميرهم كل الرضا وأيدوه فى امتناعه عن بيعة علىّ ، على الرغم من عدم استحقاقه لأن يساميه تطلعاً إلى الخلافة التى لم يطلبها وكان شعاره الذى رفعه هو الثأر لابن عمه الخليفة المقتول لما لديه — دون جميع أقرباء عثمان — من الوسائل الكفيلة بالوصول إلى ذلك .

وقد ظهر بوضوح بعد الفراغ من الجمل أن النزاع قد انحصر الآن بين حزبين اثنين حزب علىّ بن أبى طالب رأس بنى هاشم ، وحزب معاوية ابن أبى سفيان رأس بنى أمية ، ولم يكن العداء بين هذين الحزبين وليد ظروف مقتل عثمان ، وإنما هو عداء قديم قدم الإسلام وما قبل الإسلام .

وقد نظر معاوية فإذا هو وافر القوة لم يتورط فى حرب الجمل ولم يكشف عن نواياه ، وكل ما هنالك أنه طعن فى شرعية خلافة علىّ ، ورفض أن يعتزل حتى يجيبه إلى الثأر لعثمان ليس غير ، وفى تلك الأثناء توجه علىّ إلى الكوفة ووجه بجرير بن عبد الله البجلى إلى معاوية يدعوه إلى بيعته والدخول فى طاعته ، وكأنه يتحقق مما بلغه من أن معاوية قد حشد له واستعد لقتاله بجند الشام وزوده بكتاب يعلمه فيه باجتماع المهاجرين والأنصار على بيعته ونكث طلحة والزبير وما كان من أمرهما ، فاستنظره وماطله حتى كتب إلى عمرو بن العاص يستشيره ويطلب قدومه .

ولما قدم عمرو أشار عليه أن يلزم علياً دم عثمان وأن يحاربه بجند الشام

إذا أبى واشترط عليه أن تكون له ولاية مصر طعمة نظير مساعدته له ضد علىّ وأخذ معاوية ينتظر عليًّا فى ثبات وثقة .

وقد أظهر معاوية أمام رسول علىّ مدى الحسرة التى أصابت أهل الشام بمقتل عثمان وحرقة بكائهم على قميصه المنشور فوق المنبر فى مسجد دمشق وأصابع زوجه التى قطعت وهى تدافع عنه ، وعند عودة جرير سار علىّ من الكوفة على رأس جيش موتور بعد أن خاض حرباً منكرة يوم الجمل قتل فيها من شيعته ومن عدوه خلق كثير وكانت عدة جيشه تسعين ألفاً بينما سار معاوية فى جيش موحد وافر القوة والعدة يبلغ عدده خمسة وثمانين ألفاً .

وسبق معاوية فعسكر فى موضع سهل على الفرات بينما نزل علىّ على البروبات وجيشه ظمآن بعد أن حيل بينه وبين الماء وسبق القتال مفاوضات غير مثمرة بواسطة رجال لم يكونوا يصلحون رسل صلح لشدتهم مما وسع مسافة الخلف بين الفريقين .

وكان معاوية مصرًّا خلال المفاوضات على تسليم قتلة عثمان ومعاقبتهم . وفى غرة صفر ٣٧ هـ بدأ القتال بين علىّ ومعاوية على اختلاف فى الدافع والغرض والصورة فقد كان أشياع علىّ يرون القتال معه ديناً ، ويتقربون به إلى الله ويذكرون مكانته من النبى وأنه مولى كل من والى رسول الله وعدو لكل من عاداه ، غير أن جيش علىّ لم يخل من رجال كانت الدنيا هدفهم وكانوا يندمون فى دخائل نفوسهم على تلك الأيام الهنية التى قضوها فى عهد عثمان ينعمون بصلاته وجوائزه ويتطلعون إلى الدنيا التى يبرق زخرفها ذهباً يسيل من كفى معاوية من مثل الأشعث بن قيس الكندى الذى حامت حوله شبهات الاتفاق مع أهل الشام بسبب موقفه المتناقض فى صفين ، فكان فى جيش علىّ أهل الكوفة وبعض أهل البصرة ممن وفى له يوم الجمل وممن اعتزل الناس ومن انهزم بعد مقتل طلحة والزبير فكانوا بين مخلص ومدخول .

على أن أصحاب معاوية جميعاً على الرغم من اختلاف دوافعهم كانوا مجمعين على الإخلاص له ، وكانوا يظهرون أن بيعة عثمان فى أعناقهم وأن الذين قتلوه أحدثوا فى الإسلام حدثاً خطيراً واستحلوا من دمه ما حرم الله ،

وكان فريق منهم يقاتلون بهذا الدافع غضباً للدين بينما كان فريق آخر منهم يقاتلون بدوافع أخرى لا ترجع للدين وإنما للعصبية التى كانت استجنت ثم عادت بفعل تطور الحوادث إلى الظهور من جديد .

وهكذا غلب على قوم دينهم فقاتلوا قتال المؤمنين الصادقين ، وغلب على قوم دنياهم فقاتلوا لاحتيازها قتال الطامعين . وكان فى الجيشين من هؤلاء ومن أولئك كثيرون وإن غلب على جيش علىّ أصحاب الدين وعلى جيش معاوية أصحاب الدنيا ، وكأنما انقسم المجتمع كله قسمين متمايزين ومتقابلين ، فى القسم الأول كل عوامل السخط والتذمر من النظام الذى ساد عصر عثمان ، والتحفز لتقويضه ، وفى القسم الثانى كل عوامل الرضا عن نفس هذا النظام والرغبة فى إبقائه وتدعيمه .

كان مع علىّ الثوار الذين اشتركوا فى مقتل عثمان بزعامة عبد الله بن سبأ الذى أعلن تشيعه لعلى منذ زمن بعيد ، وكان وجودهم فى جيشه مبرراً كافياً لأن تحوم حوله الشبه التى تبرر اتهامه بالاشتراك فى دمه ، وكان معه رجال البادية الذين نفسوا على قريش غنائم الولاية ومناصب الدولة ونظروا إليهم نظرتهم إلى القوى المستأثر بجاه الدين والدنيا ، وما كان الولاة يباهون ويجهرون به من السطوة والسلطان فعل سعيد بن أبى العاص والى الكوفة وما كانوا يظهرون من السخرية بتزمت الأتقياء وبساطتهم .

وكان مع علىّ العبيد والموالى والأعراب المحرومون ، وهؤلاء كانوا حانقين متبرمين لا يرضون عن حظهم من العيش بعدما تعلموا من الإسلام حقوق المساواة والعدل والإنصاف ، وبعد أن حرموا هذه الحقوق التى كفلها لهم نظام الولاء والعروبة أول العهد بالإسلام .

وكان فى جيش علىّ أيضاً جمهرة القراء والحفاظ وأصحاب النسك والفقه والشريعة وهم كثيرون يعدون بالآلاف ويتفرقون فى الحواضر والبوادى ، ولا يزالون كأنبياء إسرائيل منذرين متوعدين ساخطين على ترف المترفين منكرين لكل خلاف ولو يسير فى إقامة أحكام الدين ولا يرضون عن الدنيا ولا عمن

رضى بها من طلابها ، ولا يستمعون إلى أمر إلا أن يكون فى رأيهم وفاقاً لحكم القرآن كما يفسرونه وحكم السنة كما يعتقدونها ،فهؤلاء الجند المتزمتون لا يعرفون لهم قائداً غير القرآن كما يفسرونه والسنة كما يعتقدونها فلا يطيعون إلا ما أجازوه ، ويصغون إلى وحى الضمير قبل دعاء الأمير .

ولقد كان فى جانب علىّ بعض كبار الصحابة الذين انطلقوا فى عهد عثمان ورأوا الدنيا ورأتهم واقتنوا الضياع والمال وأصبحوا بالنسبة لعلىّ عنصراً قوياً من عناصر القلق والتبرم وتوجيه السخط والشكوى ، ذلك أنهم عرفوا علياً قبل الخلافة رجلا شديداً حتى على نفسه فعلموا أنه لن يقرّهم على ما هم فيه ، ولن يغض نظره عما بأيديهم لأن الأنظار المفتوحة التى ثارت بعثمان بايعت علياً ليصنع غير ما صنع عثمان ، فلا أصحاب الدين مطيعون ، ولا أهل الدنيا راضون ، فضلا عن أن دولته على اتساعها لم تكن تستطيع أن تعول نفسها إذ أن مواردها من غيرها بينما كانت موارد الشام فى الشام، وأهل الشام مهما كانت ألوانهم واتجاهاتهم مطيعون راضون إلى أبعد حدود الطاعة والرضا حتى لايفرق الواحد منهم بين الجمل والناقة ما دام كرم الأمير وثروة الشام يسعان كل صاحب حاجة وييسران أسباب التمكين والتدعيم ، ويمنعان أسباب التمرد والسخط .

فلم يكن أشبه بقيادة معسكر المنافع من معاوية ، ولم يكن أشبه من على بقيادة معسكر التشدد والصرامة والشكوى والسخط ، وهى ألوية رفعها معسكره طامحاً بها إلى التغيير ، وإن كان طموح علىّ لم يتحول عن الرجوع بالمسلمين إلى نقاء الإسلام وبكارته ومثالياته .

لم تكن المسألة إذن بين علىّ ومعاوية خلافاً على أمر ينحسم فيه النزاع بظفر أحدهما ، ولكنها كانت خلافاً بين نظامين متقابلين ، ومجتمعين متنافسين كانا فى الأصل مجتمعاً واحداً تكون بعد نشأة الدولة الجديدة على نظام جديد أساسه الثروات المجلوبة من الأمصار المفتوحة والولايات التى تولاها بعض أفراد الطبقة الرأسمالية من العلية القرشيين فى عهد عثمان . ولكنه ينقسم لعهد الإمام إلى مجتمعين فى أحدهما كل عوامل الرضا عن النظام والرغبة فى بقائه ،

وفى الآخر كل عوامل التذمر منه والتحفز لتقويضه ، كانت المسألة على أصدق تعبير خلافاً بين معسكرين متنافسين : أحدهما يتمرد ولا يستقر والآخر يقبل الوضع المستحدث ويميل إلى البقاء فيه والاستقرار ، أو هى كانت صراعاً بين الخلافة الدينية كما تمثلت فى على وصحبه والدولة الدنيوية كما تمثلت فى معاوية وصحبه وهذه هى العلة الكبرى التى تنطوى فيها جميع العلل الظاهرة .

ولهذه العلة — الصراع بين الخلافة الدينية والدنيوية — كانت بداية الأمر عندما أخذ علىّ يجند قوى الخلافة الدينية منذ أول لحظة فعزل الولاة الذين أسخطوا على عثمان ، ورد القطائع التى وزعها على بطانته ، ورجع إلى خطة أبى بكر وعمر فى إمساك الصحابة عن الطموح إلى الإمارة والافتتان بالدنيا فرفض إجابة طلحة والزبير إلى ولايتى العراق واليمن ، وأغضبت سياسته منافسيه من طلاب المنفعة الدنيوية على يديه ، ولهذه العلة وبسببها وقف طلاب المنفعة فى وجه بيعته ، وانتظمت صفوف الحجاز له أو عليه ، فكان معه جميع الشاكين لأسباب دينية والمتذمرين لأسباب دنيوية ، وكان عليه جميع المنتفعين من نظام عثمان والذين يأملون فى استمرار هذا النظام ويشعرون بأن الخلافة الدينية تحول بينهم وبين ما يطمحون إليه .

وظلت الاشتباكات فى صفين بين الفريقين أياماً تسعة ، وابتدأت برسالة بعث بها علىّ بعد غروب شمس اليوم الآخر من المحرم الذى تهادنوا فيه توقيراً للشهر الحرا بعد أن تغلب جيش علىّ على مكان الماء . وقد دعا علىّ فى رسالته إلى الاحتجاج بكتاب الله ، فلم يردوا عليه جواباً إلا السيف ، وبدأ الأشتر القتال .

وكان فى جماعة من القراء يعملون سيوفهم فى أهل الشام حتى أكثروا فيهم القتل وأثخنوهم بالجراح وظلت المناوشات والاشتباكات إلى أن كانت ليلة الهرير فاستحر القتال وحامت الهزيمة حول جيش الشام وهمّ جنده بالفرار ، وحينئذ نادت مشيخة أهل الشام : الله الله فى الحرمات والنساء

فاستشار معاوية عمرو بن العاص فأشار برفع المصاحف اقتداء بما فعله علىّ يوم الجمل حين بعث إليهم رجلا من أصحابه يقال له مسلم ومعه مصحف يدعو إلى الله ويناشدهم الله فى الدماء فرموه بسهم فقتلوه . واقتداء أيضاً بما فعلته السيدة عائشة فى ذات اليوم عندما أبرزت أمام هودجها كعب بن سور القاضى متقلداً مصحفاً فقطعت يده بين سبعين رجلا على خطام الجمل .

ونادى عمرو فى أصحابه : « أيها الناس من كان معه مصحف فليرفعه على رمحه » فكثر رفع المصاحف وارتفعت الضجة وتنادوا : كتاب الله بيننا وبينكم ، من لثغور الشام بعد أهل الشام ، ومن لثغور العراق بعد أهل العراق ، ومن للروم ومن للترك ومن للكفار . ورفع جند معاوية نحواً من خمسمائة مصحف .

فلما رأى كثير من أهل العراق ذلك مالوا إلى إجابتهم إلى كتاب الله ، وأحبوا الموادعة وقيل لعلىّ إن معاوية قد أعطاه الحق ودعاه إلى كتاب الله ، وحثوه على أن يقبل منه ، وكان أشدهم فى ذلك الأشعث بن قيس ، ولكن الأشتر — وكان قاب قوسين أو أدنى من النصر — رفض إجابتهم ، فاحتج الأشعث بمصيرتهم إليه الحرب من كلال وقرح ، وحاول علىّ أن يقنع من مال من جنده إلى الموادعة بأن أهل الشام ما رفعوا المصاحف إلا خديعة ودهاء ومكيدة . وكان لهذه الخدعة أثرها على جيش علىّ الذى تسوده روح التذمر وتنقصه روح الطاعة ، ولا ينقصهم التعجل ، وذلك أن الثوار منهم قد انساقوا لقتل عثمان تحت تأثير الروح المثالية الإسلامية وتحت هذا التأثير حاربوا يوم الجمل ، وهم الآن مسوقون لحرب أهل الشام تحت نفس الدافع وإذن» فالجماعة الإسلامية قد انشقت على نفسها فمن الذى منهم على الحق ؟ ولما كان هذا الموقف المتلبس قد تبين لهم فى ساعة مضطربة على صورته الواضحة فإنهم اضطربوا وتحيروا فكان أهل الدين الموجودون فى المقدمة أول من خفض السلاح أمام القرآن فحذا الآخرون حذوهم وأجبروا عليّاً على الكف عن القتال ، وعلى ألا يجعل تقرير أمر الخلافة للسيف بل للقرآن .

وكان على علىّ أن يوقف القتال . واقترح الأشعث على علىّ أن يلقى معاوية فيسأله ما يريد وأتاه فكان جوابه أن يرجع الجيشان إلى كتاب الله وأن يبعث كل فريق برجل يرضاه ويختاره ، فيؤخذ على كل منهما العهد والميثاق أن يعملا بما فى الكتاب لا يخرجان عليه ، على أن ينقاد الفريقان إلى ما يتفقان عليه من حكم الله . وتبنى الأشعث الاقتراح وعرضه على أهل العراق فأبدوا موافقتهم عليه فوراً دون استشارة علىّ ، ووقع اختيار أهل الشام على عمرو ابن العاص بينما اختار أهل العراق أبا موسى الأشعرى ، وعبثاً حاول علىّ أن يحتج على اختيارهم لأبى موسى وكان علىّ يفضل اختيار عبد الله بن عباس ولكن الأشعث رفض أن يحكم مضرى فعدل علىّ إلى الأشتر ولكن الأشعث احتج بأن الأشتر هو الذى أهاج الأمر وسعر الأرض فقال علىّ آخر الأمر : « اصنعوا ما شئتم الآن وافعلوا ما بدا لكم أن تفعلوه » .

ويبدو أن أهل العراق كانوا قد سئموا القتال وأرادوا رجلا ليناً ليشترى لهم السلم بكل ثمن ممكن ، ولهذا اختاروا أبا موسى لأنه كان محايداً ولم يكن يخفى حياده ، وقد عرف عنه هذا الحياد واحتج علىّ بسببه وحده على اتخاذه حكماً .

وفى الثالث عشر من صفر سنة ٣٧ هـ وضعت اتفاقية بين أبى موسى وعمرو تجعل علياً يخضع لما خضع له النبى فى مناسبة مشابهة يوم الحديبية وبمقتضاها يتوقف الفريقان عن القتال ويلجآن إلى تحكيم القرآن فى الخلاف الناشب ، وقد وقع بذلك أبرز رجال الجيشين المتحاربين .

أما الأشتر فقد رفض ذلك رفضاً باتاً ، وشدد النكير على الأشعث الذى استمر يلعب دور الوسيط المتحمس فى وساطته ، وبعد الفراغ من وضع المعاهدة ، ركب ودار فى المعسكر ليعلن مضمونها للجميع حتى بلغ جمعاً من بنى تميم البصريين فيه جماعة من زعمائهم منهم عروة بن أدية فقرأها عليهم وجرى بين الأشعث وبين أناس منهم حوار حول تسببه فى إيقاف القتال عن عدوهم وما كان لهم أن يوقفوه قبل أن يفيئوا إلى أمر الله ، وهنا

بدا كما لو كان عروة قد أدرك فجأة أن هذه المعاهدة التى تبنى الأشعث فكرتها قد جعلت أمر الخلافة معلقاً بين يدى رجلين فصاح مغضباً « أتحكمون فى دين الله وأمره ونهيه الرجال ؟ لا حكم إلا لله » ، وشد بسيفه على الأشعث الذى ضم فرسه عن الضربة فوقعت فى عجز الفرس ، وصاح به قومه من التميميين أن أملك يدك فرجع ، وغضب للأشعث قومه وناس كثير من أهل اليمن ، وكادت العصبية أن تقع بين النزارية واليمانية .

أدرك جند علىّ أنهم قد خدعوا عن النصر خدعة تعسة ، وكان أشدهم ندماً أولئك الذين كانوا أول من وقع فى شرك الخديعة فأضلوا غيرهم وتأثموا لأنهم سمحوا للاضطراب أن يدخل إلى إيمانهم ، وللحيرة أن تتطرق إلى اعتقادهم بمشروعية العمل الذى قاموا ويقومون به ، ثم لم يجدوا ليبرروا انخداعهم غير أن يلوموا علياً هو الآخر لأنه تهاون وقبل التحكيم ، وأنه بهذا قد جعل القضية العادلة التى حارب من أجلها موضع شك ، وتسبب هذا فى أنه ترك أمر الخلافة إلى هوى حكمين من البشر فدب النزاع العنيف بين من رأى هذا الرأى وبين أنصار علىّ المخلصين ، ولاموهم على تأييدهم له حتى فى أخطائه السبيل واتهموهم بأنهم ليسوا إلا عبيداً شأنهم شأن أهل الشام الذين اتبعوا معاوية فى كل الأحوال دون أن يتساءلوا ما إذا كان على صواب .

وكان هذان الفريقان اللذان تمخضت عنهما حادثة التحكيم هما النواة الحقيقية للفرقتين اللتين عرفتا فيما بعد باسم الشيعة وهو الفريق الذى وافق علياً وبقى على طاعته ونصرته والولاء له ، والخوارج وهم الفريق الذى خالفه وشق عليه عصا الطاعة وقلب له ظهر المجن .

وقد طلب المخالفون لعلىّ أن يبادر بالرجوع عن الخطوة التى كانوا هم أنفسهم أجبروه على أن يخطوها ، وأن ينقض المعاهدة التى عقدها مع أهل الشام ، فلما لم يكن فى استطاعته أن يتبعهم ولا أن يتأرجح وفقاً للنغمة التى يضربونها خرجوا عليه .

وكانت عودة أهل العراق إلى الكوفة عودة أشد إيلاماً من عودة جيش

مهزوم بين الندم على ضياع النصر وشكوى أهل القتلى وسخرية العثمانية وتباغض القوم جميعاً ، فتبرأ الأخ من أخيه والابن من أبيه ، وتضاربوا بالمقارع ونعال السيوف وتسابوا ولام كل فريق منهم الآخر فى رأيه وضرب المخالفون ضربتهم فلم يعودوا مع جيش علىّ إلى الكوفة ، وإنما انحازوا إلى قرية تدعى حرورى أو حروراء بظاهر الكوفة تحت شعارهم الذى رفعه عروة بن أدية لأول مرة بأن لا حكم إلا لله وأذن مؤذنهم أن على الحرب شبث ابن ربعى وعلى الصلاة عبد الله بن الكواء اليشكرى ، وأن الأمر شورى بعد الفتح والبيعة لله عز وجل على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وبدأت المفاوضات بين علىّ وهؤلاء الخارجين عليه ، فكانوا يوفدون الوفود لمناظرته ودعوه إلى استئناف القتال مع عدوهم من أهل الشام فكان يرد عليهم بأنهم هم الذين كرهوه وجزعوا منه وبأنه أعطى معاوية ميثاقاً على القضية ، وأرسل إليهم ابن عباس فى جماعة من أصحابه ، فناظرهم فيما نقموا على علىّ فقالوا إنه تحكيمه الحكمين فاحتج بأن الله أمر بالتحكيم فى الصيد الذى يصيبه المحرم ، وأقر بتحكيم حكمين بين الزوجين إن خيف بينهما شقاق ، وهذه أمور يسيرة فكيف بكبار الأمور التى تمس اجتماع الأمة ، فردوا احتجاجه بأن النص على الأحكام لا تجوز المخالفة عنه ولا التغيير فيه ، وأمر الله فى معاوية وأصحابه واضح فى آية الطائفة الباغية لأن بيعته صحيحة فلم يكن له أن يقبل التحكيم مع فئة باغية خرجت عليه بل كان خليقاً أن يمضى فى حربهم حتى يفيئوا إلى أمر الله ، ويدخلوا فيما دخل فيه عامة الناس .

وقد خطبهم صعصعة بن صوحان من أصحاب ابن عباس ووعظهم وخوفهم الفتنة ويقال إن ألفين عادوا إلى الكوفة مع ابن عباس ، وقيل بل أربعة آلاف وقيل لم يرجع معه أحد .

وخرج إليهم علىّ بنفسه لما لم يغن عنه ابن عباس فجادلهم وأوضح لهم أنه لم يكره قتال عدوه وإنما هم الذين كرهوه ، وأنه نهى عن التحكيم بادئ

الأمر فرد عليه رأيه فلما لم يكن بد اشترط على الحكمين أن يحكما بما فى كتاب الله ، فإن فعلا فليس لأحد أن يخالف عن حكم القرآن وإن لم يفعلا فحكمهما لا يلزم أحداً . وأجابهم عن تحكيم الرجال بأنه حكم القرآن وهو خط مستور بين دفتين لا ينطق وإنما يتكلم به الرجال ، واحتج على إمكانه رفض الحكومة بأنه كره أن يتأول عليه الناس قول الله عز وجل: « ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يدعون إلى كتاب الله ليحكم بينهم ثم يتولى فريق منهم وهم معرضون » أو أن يتأولوا عليه آيتى الصيد والشقاق ، وأجاب على اعتراضهم عليه عدم إثباته أنه أمير المؤمنين بصحيفة المعاهدة بما حدث لرسول الله يوم الحديبية ، واستطاع علىّ أن يقنعهم برأيه وطلب إليهم أن يدخلوا مصرهم حتى ينتهى الحكمان ففعلوا .

ودخلوا إلى الكوفة جميعاً ، ولكنهم دخلوها وبينهم وبين على توجس وارتقاب وسوء فهم، يرى علىّ أنه قد أقنعهم بقبول الحكومة وانتظار ما ينتهى إليه الحكمان ويرون هم أن علياً قد قاربهم أشد المقاربة وأنه لا ينتظر إلا أن يستريح الجيش ويسمن الكراع ويجدد السلاح ثم ينهض بهم إلى عدوهم .

ويبدو أنهم تحدثوا بشىء من هذا فذاع حتى بلغ معاوية فأرسل من يستنجز علياً الوفاء ويحذره ، وكذّب علىّ ما أرجفت به المحكمة من عدوله عن الحكومة . وعاد الأمر مع المحكمة إلى ما كان عليه .

وأخذو يستثيرونه بشتى الطرق فكانوا ينادونه وهو على المنبر : جزعت من البلية ورضيت بالقضية وقبلت الدنية لا حكم إلا لله ، فيقول : حكم الله أنتظر فيكم ، فيقولون : « ولقد أوحى إليك وإلى الذين من قبلك لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين » فيقول علىّ : « فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون » .

واعترضه أحدهم يوماً وهو يخطب فقال له يا علىّ أشركت فى دين الله الرجال ولا حكم إلا لله فقال علىّ : الله أكبر كلمة حق يراد بها باطل

أما إن لكم عندنا ثلاثاً ما صحبتمونا لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسمه ، ولا نمنعكم الفيء ما دامت أيديكم على أيدينا ولا نقاتلكم حتى تبدؤونا ، ولكنهم أمعنوا فى إحراجه واعتزاله وخرجوا عن الكوفة مغاضبين له وقد أكفروه .

وبعث علىّ بأبى موسى وأوصاه بأن يحذر عمرو بن العاص وأوصاه أيضاً بأن يذكر أن عليًّا بايعه من بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان وأن ليس فيه خصلة تباعد بينه وبين الخلافة ، كما أن ليس فى معاوية خصلة تقربه منها ، وأن عليًّا أكره على اختياره لأن الناس أبوا غيره وهو لم يرض به لفضل له على غيره بينما أوصى معاوية عمراً بأن أهل العراق قد أكرهوا عليًّا على أبى موسى ولكنه وأهل الشام راضون بحكمه ، وعليه أن يستغل قصر رأى خصمه ، وبعث معه بسعد بن أبى وقاص وعبد الله بن عمر والمغيرة بن شعبة وغيرهم ممن تخلف عن بيعة علىّ واجتمع الحكمان فى رمضان سنة ٣٧ هـ وكان عمرو يملى بينما كان أبى موسى يجيز واتفقا ألا يكتبا شيئاً إلا باتفاقهما معاً .

ونجح عمرو إذ جعل أبا موسى يقر بأن عثمان قتل مظلوماً وبأن معاوية صاحب الحق فى دمه ، بل نجح فى أكثر من ذلك حينما اتفق الحكمان على خلع علىّ ومعاوية بن أبى سفيان الذى لم يكن قد بويع حتى يخلع ، والشىء الذى لا خلاف عليه أنهما حرصا على ألا يردا الأمة إلى الحرب ، فاستبعدا الرجلين معاً وردا السلطان إلى الأمة ، ثم ظهرا ليعلنا للناس ما اتفقا عليه ، فقام أبو موسى فأعلن أنهما اتفقا على خلع علىّ ومعاوية معاً ورد الأمر شورى بين المسلمين ، وعلى هذا تتفق كل الروايات إلا أنها تختلف بعد ذلك فيزعم المسعودى أن أبا موسى أعلن استخلاف عبد الله ابن عمر وأطراه للناس ورغب فيه فقام عمرو فأعلن أنه يخلع عليًّا كما خلعه صاحبه وأخرجه من الأمر الذى يطلب وهو أعلم به ، وأنه، أى عمراً يخلع عليًّا معه ، ويثبت معاوية .

وفى رواية أخرى أنهما اتفقا على خلع علىّ ومعاوية وجعل الأمر شورى

يختار الناس رجلا يصلح لأمرهم ، فقدم عمرو أبا موسى فخلع الرجلين ليستقبل الناس أمرهم ، وقام عمرو فخلع علياً وأثبت معاوية .

وهكذا يبدو أن الروايات رغم تضاربها تتفق على شيء واحد هو تبييت النية على خلع علىّ فحسب ، ومساواة علىّ بمعاوية فى الخروج من الأمر فهدف هذه الخديعة لا يخرج عن كونه الحرص على إخراج علىّ من الأمر ، وقد نجح فيه عمرو إلى حد بعيد .

ولعله واضح أن التحكيم برمته لم يكن ليبدل شيئاً فى عواقب النزاع الحتمى الذى دب بين الاتجاهين المتعارضين سواء اتفق الحكمان على خلع علىّ ومعاوية معاً أو اتفقا على خلع أحدهما دون الآخر أو لم يتفقا على شيء من ذلك ، ففى كل هذه الحالات كانت العواقب صائرة إلى ما صارت إليه بلا اختلاف ، وكان المعسكران يمضيان فى طريقهما الذى مضيا فيه ، فلا يسلم أحدهما لصاحبه برأى يمليه عليه الحكمان ، متفقين أو غير متفقين .

وهكذا لم تكن دومة الجندل والتقاء الحكمين فيها إلا مكاناً وزماناً مناسبين للإعلان الرسمى عن خروج الأمر عن علىّ وبنى هاشم وعودة السلطان إلى الأمة من جديد كما كان قبل بيعة علىّ ليتسنى لمعاوية أن يزاحم على الخلافة رجلا لا ترفعه بيعة عن إمكان مساواته به . أو كانت مهزلة التحكيم التى يعدها بعض المؤرخين من أشنع المهازل وأسوئها فى التاريخ البشرى بمثابة تجريد لعلىّ من البيعة التى لم تشترك فيها الأرستقراطية القرشية ، وارتفاع بمعاوية لمساماته فى ناظرة الأمة جميعاً لأنه لم يكن خليفة بعد فيخلع بالمعنى الذى يخلع به علىّ .

وهكذا لا يصيب الخلع وإنكار الحق فى الخلافة غير علىّ ، وقد ترتب على هذه الحادثة انقسام العالم الإسلامى رسمياً إلى قسمين أولهما خلافة الإمام علىّ فى الشرق فى جزيرة العرب والعراق وفارس والآخر الملك الأموى بزعامة معاوية فى الشام ومصر .

فقد أصبح علىّ إماماً لا يطاع ، يريد الحق فلا يبلغه لا لضعف فيه ولا لقلة فى أصحابه ، ولكن لأن أصحابه لا يطيعونه بعد أن جربوا الحرب فلم يجنوا منها غير تقطيع الأرحام ، فإن الآلاف الثلاثة الذين قتلوا فى النهروان كان جمهورهم من أهل الكوفة وما أكثر من قتل بيد أخيه أو قريبه وعندما عسكر علىّ بالنخيلة بظاهر الكوفة عقب النهروان جعل أصحابه ينسلون لاحقين بأهلهم حتى لم يبق معه إلا نفر قليل .

فقد آثر الجند حياة الدعة والركون إلى الراحة وفرغوا للجدال العقيم ينفقون فيه أوقاتهم وجهودهم حتى لقد جاءه نفر منهم ذات يوم يسألونه عن رأيه فى أبى بكر وكانت أنباء استيلاء معاوية على مصر قد وافته فقال لهم محزوناً : أوقد فرغتم لذلك وهذه مصر قد فتحها أهل الشام وقتلوا واليها محمد بن أبى بكر ؟

وبمقتل ابن أبى بكر تدخل **مصر** فى ملك معاوية ، وتكون أول إقليم يقتطع من جسد الخلافة العلوية ، وكان ذلك فى صفر سنة ٣٨ هـ وقبل سقوط الخلافة بنحو من ثلاث سنوات .

ولذلك كان حزن علىّ شديداً وهو يتلقى أنباء سقوطها فى يد معاوية بين عصيان جنده وخذلانهم له وشغبهم عليه، فضلا عن عصيان الخوارج الذين لم ينتهوا بمعركة النهروان وإنما عاد من لم يقاتله فيها إلى الكوفة فعايشوه فيها كما عايشوا عامله على البصرة وانبثوا فى أطراف السواد موتورين لا ينسون الثأر لإخوانهم واحتفظوا بآرائهم ولم تغير الهزيمة منهم شيئاً إلا أنها زادتهم حقداً وبغضاً ، فظلوا على مناوأتهم له ومكرهم به وتخذيلهم عنه وتحريضهم عليه ، وكان علىّ قد أخذ نفسه بألا يتعرض لهم حتى يبتدروه ، ولكنهم لم يتحرجوا من شىء فكانوا إذا كثر عددهم خرجوا فاتعدوا مكاناً يلتقون فيه ليسلوا السيف ويظهروا المكابرة والعصيان .

وقد انفرد ابن الأثير بذكر بضعة أحداث وقعت بعد النهروان من الخوارج الذين وتروا ولم تهدأ نفوسهم فخرجوا أرسالا يطلبون الثأر ، وكان الرجل منهم يخرج ومعه المائة أو المائتان فيتعدون [مكاناً يؤثرونه فيقيمون فيه يمهدون

حتى إذا فرغوا منهم تحولوا إلى عدوهم فحاربوه وهم مطمئنون على ما وراءهم ولكن عليًّا أجاب أصحابه بأن رسول الله أمره بأن يقاتل القاسطين وهم هؤلاء الذين سار إليهم ويعنى بهم معاوية وصحبه والناكثين وهم هؤلاء الذين فرغ منهم ويعنى بهم أصحاب الجمل والمارقين وهم الذين لم يلقهم بعد ويعنى بهم الخوارج وسألهم أن يسيروا معه إلى القاسطين فهم عليهم أهم من الخوارج لأنهم قوم يقاتلونهم كيما يكونوا جبارين يتخذهم الناس أرباباً ويتخذون عباد الله خولا وما لهم دولا .

ولكن أهل الكوفة أصروا على لقاء الخوارج أولا وأرغموا عليًّا على السير معهم إلى النهروان حيث نزل الخوارج .

وخرج على فى جيش كبير وسار حتى لقيهم قد عسكروا بالرميلة ، ولما أشرف عليهم وقف يدعوهم إلى الرجوع والتوبة وتسليم القتلة فأبوا وأنكروا عليه ، وما زال علىّ بهم يجادلهم ويعظهم كتابة ومشافهة حتى جعل بعضهم يتسلل عائداً إلى الكوفة ، وانتقل منهم نحو مائة رجل إلى جانب علىّ وانحاز خمسمائة على رأسهم فروة بن نوفل الأشجعى إلى الدسكرة وأبوا أن يقاتلوه طوال حياته ، ولحق بهم خنثر بن عبيدة المحاربى . ورمى الباقون عليًّا وأصحابه وكف علىّ أصحابه عن أن يردوا عليهم ثلاثاً حتى أتى برجل من أنصاره متشحط فى دمه فأمر بالهجوم .

وهجم جيش علىّ بعد أن تنادى الخوارج « هل من رائح إلى الجنة ؟ » وتصايحوا « الرواح الرواح إلى الجنة » وشدوا على جيش علىّ شدة منكرة انفرج لها الخيل واندفع الخوارج بين الفرصتين . والتأم جيش علىّ وتلقى الخوارج بالنبل ثم التحم الفريقان ودارت الدائرة على الخوارج وقتل خليفتهم ابن وهب الراسبى ، ولم يفلت منهم إلا عشرة أشخاص .

وبدأ علىّ بعد الفراغ من النهروان فى ندب الناس لحرب معاوية فى الشام فتثاقلوا واعتذروا بكلال السيوف ونفاد النبال ، وطلبوا مهلة للاستعداد ، وكانت حياة الإمام علىّ فى تلك الفترة محنة متصلة بخذلان جنده له حتى يئس من نصرتهم له وضاق بحضهم على القتال .

على نقيض ذلك ، وكأنهم رأوا أن عليًّا بإقراره بالتحكيم وإرساله أبا موسى قد خرج عن الإيمان وأصبح شأنه شأن معاوية سواء بسواء ، فعادوا إلى الانشقاق عليه ونصبوا لهم خليفة اختاروه هو عبد الله بن وهب الراسبي الأزدى ، وكان يقال له ذى الثفنات لأن ركبه قد صارت كثفنات الإبل من كثرة السجود ، وأراد الخوارج جهاد الكفار بقيادته ، وهؤلاء الكفار هم علىّ وشيعته الذين دعوه إلى نقض الصحيفة فأبى ، ودعوه قبل التقاء الحكمين إلى قتال عدوهم فامتنع ، ولم يعذره عندهم أنه عاد يطلب قتال عدوه بعد فشل التحكيم فأثبت أنه لا يقاتل لله وإنما يقاتل لنفسه ابتغاء الدنيا وهم ليسوا منه ولا من الدنيا فى شىء إلا أن يشهد على نفسه بالكفر ثم يتوب كما تابوا فإن فعل فهم معه على عدوه وإن لم يفعل فليس بينه وبينهم غير السيف ، وقد تركهم علىّ ليثوبوا إلى رشدهم ولكنهم انسلوا فرادى مستخفين من الكوفة حتى اجتمعوا فى النهروان على الشاطئ الآخر من دجلة وهناك التقوا بأنصارهم من أهل البصرة وكانوا فى خمسمائة رجل على رأسهم مسعر بن فدكى التميمى ولقيهم فى طريقهم عبد الله بن خباب بن الأرت ونسوة كن معه ، وكان عبد الله رجلا نابهاً استخدمه علىّ على المدائن فامتحنوه فى موقفه من عثمان ومن علىّ ولم يعجبهم جوابه فذبحوه وبقروا بطن امرأته وقتلوا غيرها من النساء .

وجاءت الأنباء عليًّا بقتلهم عبد الله ومن معه ، وأنهم يستعرضون الناس ويذيعون الذعر بينهم ، فأرسل إليهم الحارث بن مرة العبدى رسولا يدعوهم إلى الرجوع فقتلوه ، وبعثوا إلى علىّ : إن تبت من حكومتك وشهدت على نفسك بايعناك ، وإن أبيت فاعتزلنا حتى نختار لأنفسنا إماماً فإنا منك براء ، فبعث إليهم أن ابعثوا إلى بقتلة إخوانى فأقتلهم ثم أتاركم إلى أن أفرغ من قتال أهل المغرب ولعل الله يقلب قلوبكم ، فبعثوا إليه كلنا قتلة أصحابك وكلنا مستحل لدمائهم مشترك فى قتلهم ، وكره أصحاب علىّ أن ينهضوا لحرب أهل الشام ويتركوا وراءهم هؤلاء الخوارج يفسدون فى الأرض ويستبيحون أموالهم وعيالهم وهم غائبون وألحوا على إمامهم أن ينهض بهم إلى هؤلاء المارقين

٤

كان التحكيم منذ رفع المصاحف على أسنة الرماح فى صفين إلى أن اجتمع الحكمان وانتهيا إلى الخلاف المشهور ، فى صالح معاوية ، فقد رفعت الحرب عن جنده بعد أن أوشكوا على الهزيمة وهموا بالفرار فأتيح لهم قسط وافر من الراحة والاستجمام والاستعداد لاستقبال أمرهم وهم أشد قوة وأمضى عزماً بينما تورط أصحاب علىّ فى الخلاف والفرقة والفتنة وكان بأسهم بينهم شديداً .

وكان جميع أهل الحجاز والعراق وفارس يعتقدون أن الحق بجانب الإمام وأن معاوية احتال على الأمر بالخديعة ، ولكنهم كانوا فيما يتعلق بالسياسة التى يجب أن ينهجها الإمام تجاه معاوية حزبين كبيرين : حزب سئم الحرب وانطوى على كره لمعاوية وأهل الشام ومضى يجادل عن حقه من الناحية الدينية والشرعية وهم سكان المدن فى الأغلب وهم الذين أصبحوا يعرفون فيما بعد بالشيعة . وحزب لم يشأ أن ينام على ضيم ولم ير فى خدعة عمرو لأبى موسى مبرراً لأن يقبل الإمام بما حدث فخاطب الإمام بكثير من الجرأة والتصلب وقال له إما أن يكون معاوية أجدر منك بالخلافة فاخلع نفسك منها واترك له الأمر كله ، وإما أن تكون أنت صاحب الحق وهو المغتصب الظالم فسر بنا إليه نقاتله لنعيد الحق إلى نصابه ، وهؤلاء هم سكان البادية فى الأغلب الأعم وهم الذين سموا بالخوارج بعد خروجهم على طاعته .

ولم يستطع الإمام أن يأخذ برأى الخوارج الذين ما فتئوا يطالبونه باستئناف القتال وذلك لالتزامه بالصحيفة التى وقعها مع معاوية فى صفين . فشغبوا عليه لما استعد لإرسال أبى موسى إلى دومة الجندل .

وكان رأى علىّ فى التحكيم أن الحكمين قد اتبع كل منهما هواه بغير هدى من الله فحكما بغير حجة بينة ولا سنة ماضية واختلفا فى حكمهما وكلاهما لم يرشد ولم تكن نتيجة التحكيم لترضى الخوارج الذين لا يؤمنون بما جاء فى كتاب التحكيم من أن عثمان قتل مظلوماً وذلك لأنهم قد حاربوا

للحرب ثم يبدؤونها فيفزعون الناس ويروعون الآمنين ، ويضطر علىّ إلى إرسال من يلقاهم فيقاتلهم أشد قتال أو يفض جمعهم ويعود ، ولا يكاد يعود حتى يخرج رجل آخر ومعه قوم آخرون .

وعلى هذه الشاكلة خرج أشرس بن عوف الشيبانى وكذلك خرج هلال ابن علفة من تيم الرباب وأخوه مجالد وأيضاً خرج الأشهب بن بشر البجلى فلما قتل خرج سعيد بن قفل التيمى من تيم الله بن ثعلبة فلم يكد يعود من خرجوا للقائه من أصحاب علىّ حتى خرج أبو مريم السعدى من سعد مناة من تميم وكان جيشه كله من الموالى .

ومعنى هذا أن مذهب الخوارج قد تجاوز العرب إلى غيرهم من أصحاب القوميات الأخرى ، فأخذ الموالى منهم ينكرون التحكيم ويخرجون على الإمام وقد خرج علىّ بنفسه لملاقاة أبى مريم الذى كان قد دنا من الكوفة فلما قتله وقتل أصحابه رجع محزوناً تساوره الهموم إذ أصبحت الحرب الداخلية بينه وبين رعيته وكأنها نظام مستمر .

وقد اضطر علىّ أيضاً إلى النهوض لإخضاع ثوار آخرين كالخريت بن راشد وقد خرج الخريت فأعلن العصيان على علىّ لأنه حكم وضعف عن الحق وركن إلى القوم الظالمين ولأنه لم يخلع نفسه ولم يترك الأمر شورى كما أعلن ذلك أبو موسى الأشعرى .

وهكذا كان مركز علىّ ضعيفاً فى قلب دولته مما أثر على هيبته فى أطرافها إذ امتنع عرب البحرين عن دفع الخراج وصدقة المال ، وارتد بعضهم إلى النصرانية وتمردت الولايات الفارسية ، وطمع أهل فارس وكرمان فى كسر الخراج ، وغلب أهل كل ناحية على ما يليهم وأخرجوا عمال علىّ منها .

وفى هذا الوقت الذى تتابعت فيه المحن على الإمام أبى القدر إلا أن يمتحنه فى أقرب أقربائه وألصق معاونيه ، وهو ابن عمه عبد الله بن عباس الذى كان يلى له البصرة وقد عاد ابن عباس من صفين موقناً بأن الدنيا تتخلى عن ابن عمه وتستقيم لمعاوية ، بينما علىّ فى طريقه المستقيمة لا يعوج ولا يلتوى

فأقام فى البصرة يتدبر أمره ، وآثر نفسه بشىء من الخير ، فسار فى بيت المال سيرة تخالف المألوف من أمر علىّ .

فطالبه علىّ بأن يرفع إليه حسابه مفصلا فاعتذر ابن عباس محتجاً بأنه أحب إليه أن يلقى الله وفى ذمته بعض المال على أن يلقاه وفى ذمته تلك الدماء المسفوكة يوم الجمل وصفين والنهروان ، وأن هذه الدماء سفكت فى سبيل الملك والسيطرة . وهو بهذا إنما يشك فى أن علياً كان على الحق وكأنه أيضاً ينسى مشاركته فى هذه الدماء ، وأجمع على الخروج إلى مكة مالئاً يديه من أموال المسلمين التى بلغت ستة ملايين درهم احتواها لنفسه .

وهكذا امتحن علىّ فى أسرته وأصحابه كما امتحن فى جنده وسلطانه ، وما ذلك إلا لأن النظام السياسى كله كان يمر بامتحان عسير ، ذلك النظام الذى نهض علىّ لصيانته وحياطته وهو نظام الخلافة الدينية ، كما كان الإسلام نفسه يجتاز امتحاناً خطيراً فى هذه الظروف ، يتناول أخطر ما كان يحرص عليه النبى والخلفاء الراشدون وهو القضاء على العصبية التى ألفها العرب فى جاهليتهم وحاربها الإسلام أشد حرب ، والأثرة والظلم والتفاضل وهى أمور نسختها المساواة والعدل فى الإسلام .

فلم يكد معاوية يطلق يده فى مصر حتى أراد أن يفعل ذلك بالبصرة أيضاً وقد رأى معاوية فى ظروف الشقاق بين علىّ وابن عباس وفرار هذا إلى مكة مغاضباً لابن عمه فرصته ليستفز أهلها فاختار عبد الله بن عامر ابن خالة عثمان ووالى البصرة الأسبق وأرسله إلى البصرة وأوصاه بأن يأتى بنى تميم وأن يتقرب إلى الأزد وأن يتجنب ربيعة لأنها علوية الهوى . ولم يكد ابن عامر يصل إلى البصرة حتى استهوى بنى تميم ما عدا الأحنف بن قيس الذى اعتزل أمور السياسة منذ الجمل ، وتحبب إلى الأزد . وكان ابن عباس قد ترك البصرة لزياد بن أبيه الذى أراد أن يستجير بربيعة فتثاقلت ، فاستجار بالأزد الذين اشترطوا عليه أن ينتقل بمنبره وبيت ماله إلى حماهم ففعل ، وأصبحت البصرة منقسمة إلى طوائف مالت إحداها إلى رسول معاوية واعتزلت

الأخرى مع الأحنف ، وجعلت الثالثة تنتظر وترقب الخطوب وهى ربيعة بينما لم تحفل طائفة أخرى بأمر علىّ أو بأمر معاوية وحفلت بأحسابها فقامت دون جارها زياد ، وجداً على ابن عامر الذى آثر تميماً وهؤلاء هم الأزد .

وفعلت العصبية فعلها فى إنكار كل ولاء إلا ولاء القبيلة ، فأصبحوا يرعون عصبيتها ولا يحفلون بشىء غيرها . ولما أعلم زياد علياً بالأمر أرسل إلى تميم أعين بن ضبيعة ليناظر قومه التميميين فاختلفوا عليه وتفرقوا عنه ثم بيتوه ذات ليلة فقتلوه ، ولم تنهض الأزد مع زياد ثأراً له لأنهم حالفوه على حمايته وحماية بيت المال فحسب . وكتب زياد بما حدث لعلىّ فأرسل تميمياً آخر هو جارية بن قدامة ومعه بعض الجند فناظر قومه فاستجاب له البعض وامتنع عليه البعض فنهض بأصحابه وبمن انضم إليه لقتال ابن عامر وما زال به حتى أوقع به فلجأ وسبعون معه إلى دار أو حصن قديم فى البصرة ، ولم يستجب لإنذار جارية الذى جمع حطباً وأحاط بهم وأضرم النار فاحترقت الدار بمن فيها ولم ينج منهم أحد ، وتغنت الأزد بهذا الانتصار بعد أن عاد زياد وبيت المال إلى دار الإمارة على لسان شاعرهم عمرو بن العرندس الذى لم يشر فى أبياته قط إلى علىّ أو معاوية ، كما لم يشر فيها إلى رأى أودين أو إمام أو سلطان وإنما فخر بقومه الذين حموا زيادا وعير تميماً بغدرهم بحليفهم .

ومضى معاوية فى خطته متجنباً الحرب المباشرة الظاهرة معنيا بحرب صغيرة محدودة على أطراف دولة الخلافة ، ودأب على إرسال سرايا تغير على هذه الأطراف مما اضطر علياً إلى إرسال من يردها ويمنعها من الإضرار بالناس.

وكانت هذه السرايا تعود أدراجها بما احتوت من الغنائم وتترك وراءها هلعاً وفزعاً فكانت أشبه بالإبر التى تخز الجسم وخزاً سريعاً خاطفاً .

وأيضاً عمل معاوية على إثارة الفتنة فى اليمن فعظم أمر العثمانية بها وناوؤو عامل علىّ عبيد الله بن عباس واضطروه إلى اصطناع الشدة معهم مما بررلهم الاستنجاد بمعاوية ، فأرسل إليهم بسر بن أرطأة وأوصاه بأن يقسو على

شيعة علىّ بالبادية أن يرهب أهل المدينة وأن يرفق بأهل مكة وأن يخرج عامل علىّ عن اليمن وأن ينتصر للعثمانية هناك . وقد فعل بسر أشنع مما أوصى به من الشدة فبطش بأهل البادية وملأ المدينة بالفزع والموت وكف عن الطائف استجابة للمغيرة بن شعبة ففر عامل علىّ على اليمن لما علم بقدوم بسر وإعماله السيف فى أهل اليمن وأخذه البيعة لمعاوية فلحق به جارية بن قدامة قائد علىّ فى جيش من ألفى رجل ففر بسر عائداً إلى الشام وذبح فى طريقه ابنى عبيد الله بن عباس وكانا طفلين صغيرين وتعقبه جارية وقتل فى العثمانية ورد الطاعة إلى علىّ وعاد إلى مكة وهناك جاءته الأنباء بمقتل علىّ فعاد إلى الكوفة بعد أن أخذ البيعة فى مكة والمدينة للخليفة الجديد فى العراق .

وعلى الرغم مما لقيه علىّ من المحن فإن سياسته فى رعيته لم تنحرف عن سيرة النبى والشيخين إذ كان حريصاً على إحيائها بعد أن أدركها الإهمال آخر خلافة عثمان . وكان علىّ يسير فى الناس سيرة لا تطمعهم فيه ولا تؤيسهم منه ، وإنما يدنو منهم أشد الدنو ما استقاموا ، ويجرى فيهم حكم الله دون هوادة إذا ما انحرفوا ، وكان يقيم لهم صلاتهم ويعظهم ويفقههم فى الدين ، ويبصرهم بتعاليم الإسلام كما كان يعظهم بسيرته فيهم قدوة وإماماً ومعلماً ، وكان عمر بن الخطاب من قبل لا يلقى الناس إلا والدرة فى يده فكان علىّ يتخذ الخيزرانة لأنه رآها أوجع من الدرة . فالدرة لا ترهب هذا الخلف الذى تطور وغلظت أخلاقه وانحرفت طباعه ، ثم استبان له أن الخيزرانة هى الأخرى لا ترهبهم فكان يقول لأشرافهم ولعامتهم : إنى لأعرف ما يصلحكم ، ولكن لا أصلحكم بفساد نفسى ؛ ذلك أنه لم يكن يستبيح لنفسه مكراً ولا كيداً ولا دهاء ولم يكن ليشترى الطاعة بالمال ولا يقيم أمر المسلمين على الرشوة ، ولو شاء لمكر وكاد ، ولكنه آثر دينه وأبى إلا أن يمضى إلى مثله العليا من الصراحة والحق والإخلاص والنصح لله ولدينه وللمسلمين عن رضى واستقامة . بينما كان مكر معاوية ودهاؤه يضيفان إلى المال مالا فحملت كتبه إلى رؤساء

المسلمين وأشرافهم الوعود والأمانى بالعطايا والصلات العاجلة والآجلة فاشترى ضمائرهم وأفسدهم على إمامهم . وكان سلاحه فى ذلك كله القدرة المادية التى تقضى مصالحه على أساس من التبادل فى المنفعة . فهو رجل يملك السلطان والمال وهم أناس فى حاجة إلى سلطانه وماله فليأخذ منهم وليأخذوا منه ، ولم يكن ليستطيع أن يعطيهم هذه المصالح إلا لأنه سبق إلى ولاية الشام عشرين سنة ووضع يديه على مرافقها الحيوية ولم يكن علىّ ليسمح لنفسه بأن يفعل هذا الفعل ، إذ كان يقسم المال إثر وصوله فى الناس بعد أن يحتجز منه ما ينبغى أن ينفق فى المرافق العامة ، وكان يكره الادخار فى بيت المال حتى كان يقسم الفاكهة والعسل والزيت ، وقسم ذات يوم إبراً وخيطاً بين الناس ، ولم يكن ليصل أحداً من رحمه أو من غير رحمه على حساب الناس وأموالهم ، وقد أخذ عماله بما أخذهم به عمر من شدة المراقبة وتشديد الحساب واستيفاء ما يلزمهم من حقوق الناس لا تفرقة بين إنسان وإنسان .

فقد كانت أخلاق الخلافة التى اعتنقها تجعل كل فئة تكره الاستغلال تأوى إليه فآوى إليه القراء المتزمتون الناقمون على إهدار قيم الإسلام : كما آوى إليه أولئك الموالى الذين حرمتهم العصبية العربية المساواة التى كفلها لهم الإسلام ، وليس أدل على تمسك علىّ بمبادئ الخلافة الراشدة وقيم الإسلام الإنسانية الشاملة من أنه كان أول من خرج بالعاصمة عن المدينة واختار الكوفة لأنها أوفق عاصمة لالتقاء الشعوب من جميع الأجناس فيها ، إذ كانت مثابة التجارة بين الهند وفارس واليمن والعراق والشام فضلا عن كونها العاصمة الفكرية التى ترعرعت فيها بفضل موارثيها القديمة مدارس الكتابة واللغة والرأى والقراءات والأنساب والشعر .

لم يكن لعلىّ إذن أن يدانى معاوية فى سياسة المنافع الدنيوية ، وليس ضعفاً فى سياسته ولا عجزاً فى حنكته وحكمته أن قصرت به وسائله عن بلوغ ما بلغ معاوية من شأو فى هذا المسلك الذى علا به نجمه وأعانه عليه طلاب المنافع عامدين وطلاب العدل الإسلامى غير عامدين ، فحارب علياً بأسلحة

لا يملك مثيلها هى أسلحة الملك الدنيوى الباطش ، ولم يكن ممكناً لعلىّ أن يكون ملكاً بأدوات خليفة ، كما لم يكن ممكناً لمعاوية أن يكون خليفة بأدوات ملك ، ولن تبلغ الحيلة بعلىّ أن يحارب رجلا بيد العصر والعصر يريده لأنه عصر ملك تهيأت له الدواعى الاجتماعية وتهيأ له الرجل بخلائقه ونياته ومعاونة أمثاله .

فهو العصر إذن الذى تغير ، وهو الذى قصر به وبعدته أن تفعل فعلها فتستقيم له الأمور .

وليس شك فى أن الفترة التى عاصرت إدبار الخلافة وإقبال الملك كانت تحتاج إلى شخص غير علىّ ، شخص يملك مالا يملكه علىّ من عدة البطش الذى يختصر الطريق والتى يتصف بها دائماً أبطال القلاقل فى أيام الفصل بين عهدين متدابرين .

وهكذا ليس شك فى أن علياً أخفق بفعل التطور المادى الذى غلب على المجتمع الذى عاصره فى بعث عهد الخلافة الدينية بإسماحها وصلاحها ، ونقائها من شوائب الأثرة والعبث والطغيان والفساد ، بحيث يحقق العدل ويمحى الاستغلال وتسود المساواة وتوضع أموال الناس فى مواضعها وبحقها إذ لم تكن ظروف التطور الاقتصادى لتسمح بأن يستمر ذلك النظام الذى كان على عهد الشيخين والذى كان استقراره يستلزم إيماناً عميقاً وخالصاً بالدين الذى أنشأه إيماناً يتغلغل فى أعماق النفوس ويسيطر على دخائلها ، لا يتلبسه طمع فى منفعة أو غرض من أغراض الدنيا الزائلة ، وإن كان مثل هذا الإيمان قد تحقق للكثرة الكثيرة من أصحاب النبى فإنه لم يبرأ من الشوائب لدى الأجيال التى أعقبتهم .

وقد ساعدت ظروف الفتح على دفع المجتمع الإسلامى فى طريق الدنيا دفعاً حثيثا ، وكان استشراء الفتح مصدر قوة للدولة ، ولكنه كان من ناحية أخرى مصدر ضعف للقيم التى قامت عليها هذه الدولة ، فقد صبت الفتوح الأموال الطائلة التى لم يكن للعرب بها عهد فى حجورهم وأوقفتهم على مظاهر لم يعرفوها من زخرف الحضارة ، ونعمتهم فى ألوان من المتاع والتنعم لم تكن تدور

بأخلادهم فضلا عن إيقاظها لمنافع كانت نائمة وتنبيهها لمآرب كانت غافلة ولفتها لنفوس لم تكن تفكر إلا فى الدين وخلقها لحاجات لم يألفوها. أغرتهم بها ودعتهم إليها وعودتهم إياها ثم أخذتهم بها أخذاً ، إلا قلة قليلة استأثر بها الدين من دون الدنيا ، وجهد على أن يرد العرب إلى مثل ما كانوا عليه أيام عمر ، ولكنها كانت أياماً مضت وهيهات لها أن تعود ، بعد أن ضعف سلطان الدين على نفوس المحدثين من المسلمين وتغلب سلطان الدنيا عليها ، ورأى المسلمون فى البلدان التى فتحوها ما أدهشهم وقلب حياتهم رأساً على عقب ، وأثر فى خلقهم وسيرتهم ، وجعل نفوسهم تتغير تغيراً بطيئاً أول الأمر ، وقد بهرهم جلال الملك الذى احتازوه فى بلاد الروم ، وجعلوا يقارنون بينه وبين ما تركوا وراءهم فى المدينة ، فأكبروا الجديد واستصغروا قديمهم .

وقد صحب هذا التطور المادى تأثير أجل وأخطر تعدى الماديات إلى الفكر واستتبع الامتزاج الواسع بين العرب وأهل الأمصار المفتوحة آثاراً بعيدة ومتعددة بعدد هذه العناصر المختلفة التى دخلت الإسلام ، وبعدد عقائدها وآرائها فى مشكلات الدين والدنيا ، وقد أسهمت كلها فى تشكيل صورة الحضارة العربية الاسلامية .

وقد كان للعصبية الجاهلية التى كفتها النبى والشيخان وعادت جذعة إزاء استئثار بنى أمية بالسلطان فى عهد عثمان أكبر الأثر فى دفع المجتمع فى الاتجاه المادى .

فقد كانت القبائل العربية الأخرى ترى أنها دخلت فى الإسلام كما دخلت قريش وهاجرت كما هاجرت ، ولكن قريشاً استأثرت بالخلافة والزعامة رغم أن أعباء الفتوح وقعت على عاتق القبائل الأخرى .

ويمكننا أن نزعم مطمئنين بأنه بينما كان على يمثل التيار الإسلامى الذى يقدم الدين على كل شىء من عصبية أو غيرها مما يجافى روح الإسلام ، كان معاوية يمثل التيار القبلى الجاهلى تمام التمثيل ، وقد تجلت صورة العصبية

فى صفين ووضح تأثيرها بين جند معاوية ، بينما حرص علىّ على القضاء عليها عندما وضع كل قبيلة من قبائل العراق فى مواجهة مثيلتها من قبائل الشام وأمر كل منها أن تكفيه أختها ولكن بنى أمية نفخوا فيها ولعبوا بها حسب الظروف والأحوال مغلبين بعضها على بعض .

وقد استجد نمط آخر من العصبية لم يكن مألوفاً من قبل بفعل الأحداث التى شجرت وهى عصبية المدن ، فقد كان عرب كل مدينة يتعصبون لمدينتهم ويفخرون بمميزاتها وبرجالها وعلمائها وفقهائها ، وقد بدأت هذه العصبية فى الظهور منذ تأسيس البصرة والكوفة والفسطاط ، وقد اختصم سكان البصرة والكوفة على ضم المناطق التى فتحها جند كل مدينة منهما .

ولما نشبت حرب الجمل بين أهل البصرة وأهل الكوفة وقفت كل قبيلة أمام مثياتها : مضر فى القلب واليمن فى الميمنة وربيعة فى الميسرة فى كلا الجيشين .

وكذلك فى صفين كانت البصرة لا تزال عثمانية الهوى بينما كانت الكوفة علوية النزعة .

واتسعت عصبية المدن فأصبحت عصبية إقليمية بفعل الظروف السياسية الناجمة عن الصراع فإذا الشام تكره أهل العراق ، وأهل العراق يكرهون الشاميين .

وهكذا أسدلت العواطف العصبية للقبيلة والوطن والمصر والإقليم على الحق أستاراً كثيفة ، وبعدت بالناس عن روح الإخاء والمساواة ودفعت بهم إلى اتجاه المادية والأثرة والمنافع .

وفى هذا الوقت الذى ابتعدت فيه مسيرة الناس فى طريق الدنيوية بعيداً عن روح الإسلام الأولى ، أقبل علىّ يريد أن يحملهم على الجادة ويردهم إلى السيرة التى عرفها المسلمون أيام النبى والشيخين ، فلم ينشطوا لذلك ولم يستجيبوا له ، ونظروا فإذا أمير آخر بالشام لا يذهب مذهبه وإنما

يناقضه تمام المناقضة ويختلف عنه غاية الاختلاف ، ليس فيه شدته وليس له زهده ، وليس ممن يعمل للدين عمله للدنيا التى أحبوا فنظروا إلى ما فى يده من متعها .

وكان طبيعيًّا إزاء هذا النهج الذى انتهجه معاوية من إنفاق الأموال وتألف الرجال والتوسل بأسلحة الدنيا كيداً لمن يمتنعون عليه ولاجتماع كافة هذه الظروف التى أسهمت فى دفع الناس إلى التهالك على المادىّ من الأغراض أن شعر علىّ بأنه غريب فى هذا العصر الذى يعيش فيه ، وأنه يحاول أمراً لا سبيل إلى تحقيقه خارج خلقه وسيرته الذاتية ، فبقى محتفظاً بذاته مستقيمة النهج والغاية والسيرة ، ولزم أرباض الكوفة يائساً معزولا عن الناس ، يتمنى الخروج عن هذا العالم الفاسد ، ومفارقة أهل زمانه الذين سبقوه على الطريق سنوات طويلة منحدرين من قمة القيم الإسلامية المثالية إلى سفح الدنيا الزائلة ، وظل على هذه الحال من الضيق بالعيش وتمنى الموت والتوجس من أقرب المقربين إليه حتى انتهى إلى قبول مهادنة معاوية سنة ٤٠ هـ على أن تكون له العراق ولمعاوية الشام وأن يكفا السيف عن الأمة فلا نزاع ولا قتال .

وكانت هذه المهادنة قصيرة بطبيعة الحال لأن معاوية اتخذ لنفسه أول سنة ٤٠ هـ لقب الخلافة فى بيت المقدس ، وأخذ البيعة من أهل الشام على ذلك ، وكان هذا بدوره تحدياً جديداً لعلىّ أجاب عليه بأن أعد حملة كبيرة لمحاربة أهل الشام ولكن اغتياله المفاجئ حال دون تنفيذها ، وقد حدث الاعتداء على حياته يوم الجمعة الخامس عشر من رمضان سنة ٤٠ هـ فى مسجد الكوفة ، وتوفى علىّ فى يوم الأحد التالى ، وكان قتله نتيجة من نتائج معركة النهروان إذ قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادى التجيبى الخارجى وقد تغنى الخوارج بصنيعه فخورين .

وقد رويت أبيات لأبى الأسود الدؤلى تتهم معاوية بقتل علىّ وقد فتحت هذه الأبيات مجالا للشك فى اتهام معاوية بقتل علىّ ، ولكن هذا أمر يحول دون قبوله ثبوت خارجية ابن ملجم ودوافعه .

واقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أبى علىّ أن يعهد وقد دخل عليه الناس يسألونه أن يوصى لأحد أبنائه فقال : لا آمركم ولا أنهاكم ، أنتم

أبصر . وقد بويع الحسن فى الكوفة بعد وفاة أبيه بيومين ، وقد زعم أبو الأسود الدؤلى من فوق منبر البصرة أن عليًّا أوصى له بالإمامة ومن ثم طلب له البيعة ، فبايعت الشيعة كلها ، وتوقف ناس ممن كان يرى رأى العثمانية ، ولم يظهروا أنفسهم بذلك وهربوا إلى معاوية .

وباشر الحسن مهام منصبه بأن أرسل عماله إلى السواد والجبل واقتص لأبيه من ابن ملجم إلا أنه خلال أشهر قليلة تأكد له أن خلافته لن تثبت أمام ملك معاوية القوى ، وذلك لأن الخلافة آلت إليه فى معسكر مضطرب بين الخوارج والشيعة والموالى والأتباع الذين لا يعملون عمل الأتباع طائعين ولا يعملون عمل الرؤساء مقتدرين ، ولم يطل به عهد الولاء لأحد قط ليناضل به معسكراً لم يقع فيه خلاف قط .

ويروى أبو الفرج وابن أبى الحديد رسالتين متبادلتين بين الحسن ومعاوية يدعو الحسن فى إحداهما معاوية إلى الدخول فى بيعته بعد أن يذكر موقع بنى هاشم من رسول الله ، وكيف احتجنت قريش الأمر دون العرب احتجاجاً بقرابتها منه وكيف عادت فأخرجت آل النبى أنفسهم من الأمر ، وكيف أمسك آل البيت عن منازعة الراشدين مخافة على الدين ، ثم عجب من توثب معاوية إلى أمر ليس له بأهل ، لا بفضل من الدين ولا بأثر فى الإسلام وهو ابن الأحزاب وأعدى قريش لرسول الله ، وأعذره وأنذره إن لم يدخل فيما دخل فيه الناس لأنه يعلم أنه أحق منه بهذا الأمر ، حقناً للدماء وإلا نهد إليه فحاكمه حتى يحكم الله .

وقد رد عليه معاوية فحمد الله وأقر بالفضل لرسوله وحاول أن يورط الحسن فيما تحدث فيه عن تخطى الراشدين لعلىّ فنعى عليه اتهامهم وكره ذلك له ، لأنه عنده وعند المسلمين غير ظنين ، ثم ذكر أن الأمة لم تجهل فضل بنى هاشم ولا مكانهم ، وإنما رأى صلحاء المسلمين أن يجعلوا الأمر فى قريش لمن هو أقدمها إسلاماً وأعلمها بالله وأحبها له وأقواها على أمره ، فاختاروا أبا بكر ، ولو رأى المسلمون فى بنى هاشم من يغنى غناءه أو يقوم مقامه ما عدلوا به إلى غيره ، وشبه فى لباقة ملحوظة ما كان عليه الموقف بين بنى هاشم وأبى بكر

بما هو واقع بينهما اليوم ». وأضاف أنه لو علم أن الحسن أضبط للرعية وأحوط على الأمة وأحسن سياسة ، وأقوى على جمع الأموال والكيد للعدو لأجابه إلى ما دعاه إليه واحتج عليه بأنه أطول منه عهداً بالولاية وأقدم منه تجربة للأمة ، وأبعد منه سياسة وأكبر منه سنًّا وأنه أولى بأن يجيبه هو وأن يدخل فى طاعته على أن يكون له الأمر من بعده وأن له ما فى بيت العراق بالغاً ما بلغ يحمله إلى حيث أحب ، وأن له خراج أى كور شاء معونة له على نفقته يجبيه له أمينه ويحمله إليه كل سنة ، وختم رسالته بأن ضمن له ألا يستولى عليه بالإساءة ولا يقضى من دونه أمراً ولا يقصيه عن أمر أريد به طاعة الله .

ويبدو أن الحسن أيقن من هذا الإصرار اللبق ، وبعد أن راجت إشاعة بهزيمة جيشه أمام جند الشام وتخلى أهل العراق عنه ، أنه أصبح لا قبل له بمعاوية وجنده .

وربما خشى أن تكون نهايته نفس نهاية أبيه فسخا بنفسه عن أهل العراق وشعر بأنه غريب عن العصر كما شعر أبوه من قبل وبخاصة بعد أن طعنه جنده بخنجر وانتهبوا سرادقه فلم يجد بدًّا من أن يتنازل لمعاوية ، فعقد معه صلحاً اشترط عليه أن يعود الأمر بعده شورى بين المسلمين يولون عليهم من أحبوا .

وبذلك أصبح معاوية السلطان المطلق فى الولايات الإسلامية كافة ، ودخل الكوفة لخمس بقين من ربيع الآخر سنة ٤١هـ واجتمع عليه الناس فسمى ذلك العام بعام الجماعة ورحل الحسن إلى المدينة ولزم منزله حتى مات .

ومنذ اللحظة الأولى التى دانت فيها السلطة مجتمعة لمعاوية بعد صلحه مع الحسن أعلن سقوط الخلافة وقيام الملك ، فقد صلى بالنخيلة الجمعة ثم خطب الناس فقال : إنى والله ماقاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتركعوا إنكم لتفعلون ذلك ، وإنما قاتلتكم لأتأمر عليكم ، وقد أعطانى الله ذلك وأنتم كارهون وهكذا أشار معاوية إلى الأساس الأخلاقى الجديد الذى سيحل محل الرابطة الدينية القديمة ، وهو طاعة الأمة لرئيسها الدنيوى ويذهب بعض المؤرخين إلى أن المسلمين قد عدوا انتصار بنى أمية وعلى رأسهم معاوية

انتصاراً للأرستقراطية الوثنية التى ناصبت رسول الله وأصحابه العداء ، والتى حاربها الرسول حتى قضى عليها وحاربها معه المسلمون حتى نصرهم الله فأزالوها ، وأنشأوا على أنقاضها دعائم الإسلام ، ولذلك لا ندهش إذا كره المسلمون المتدينون بنى أمية وغطرستهم وإثارتهم للأحقاد القديمة ، ونزوعهم للروح الجاهلية ولا سيما أن جمهور المسلمين كانوا يرون بين الأمويين رجالا كثيرين لم يعتنقوا الإسلام إلا سعياً وراء المصالح الشخصية .

وحقًّا كان معاوية يسعى وراء مصالحه الشخصية ، وجوهرها أن يتأمر على المسلمين وأن يحاربهم ليجعل الخلافة ملكاً كسرويًّا ، وليس أدل على ذلك من قوله « أنا أول الملوك » فقد استحوذ على السلطة مستغلا ولايته للشام ، وتزعمه بعد ذلك للثورة التى طالبت بدم عثمان ثم بما دبره من الدسائس البارعة التى أغنته عن الالتجاء إلى القوة إلا فى ظروف جد نادرة ، وكان يحس دائماً كما يحس كثيرون من المغتصبين أنه بحاجة إلى أن يحيط عرشه بالأبهة والمظاهر الفخمة واقتضى النظام الجديد الذى مثله أن يكون مرناً وألا يتقيد بالتقاليد الماضية وإنما يأخذ منها ما يناسب حاجته ويترك ما عدا ذلك ، وكان معاوية هو الرجل الذى يستطيع أن يمثل هذا العصر لما أوتى من الدهاء والمقدرة السياسية وغيرهما من الصفات الدنيوية التى مكنته من نقل الدولة من ذلك النظام الذى سارت عليه فى عهد الراشدين إلى النظام الذى سار عليه الأمويون فيما بعد . أو بعبارة أخرى نقلها من نظام الخلافة الذى يعتمد على الشورى ويستند إلى الدين ، إلى نظام الملك الذى يقوم على أساس التوريث ويستند إلى السياسة أولا وإلى الدين ثانياً وأصبحت الخلافة الأموية أقرب إلى السياسة منها إلى الدين واستحالت بذلك إلى ملك .

فكان معاوية يتمتع بكل مظاهر الأبهة التى يتمتع بها الملوك والقياصرة فاتخذ سرير الملك وأقام الشرطة لحراسته ولم يكن للخلفاء حرس خاص ، وإنما هى مظاهر وشارات الحكم عند الفرس القدماء ، وكذلك اتخذ المقصورة فى المسجد ، خوفاً مما حدث لعلىّ ، يصلى فيها منفرداً عن الناس فإذا سجد

قام الحرس على رأسه رافعى السيوف .

وقد ابتدأ معاوية كثيراً من هذه المظاهر منذ كان والياً على الشام لعهد عمر ويبدو أنه رأى أن أهل الشام الذين ألفوا الخضوع للروم لا يمكن أن يساسوا بسياسة أبى بكر وعمر ، فقد كانوا تحت الدولة البيزنطية بنظمها الإدارية المستقرة ، وكانت لهم مدنهم من عواصم الدولة الكبرى عليها رؤساء من المميزين فى الدولة بشارات السياسة والدين فتشبه معاوية بأباطرة الدولة البيزنطية ورؤسائها .

وهكذا لم تكن الخلافة الأموية من ناحية الإدارة حكومة عربية بقدر ما كانت وريثة للإمبراطورية البيزنطية والفارسية ، لأن معاوية أبقى على الجهاز الإدارى القديم بموظفيه واتخذ أحد نصارى سورية مستشاراً له .

ويكاد يجمع المؤرخون على أن معاوية إنما خرج عن تقاليد الخلافة التى أرسيت فى عهد الراشدين من حيث اختيار الأمة للخليفة إلى نظام التوريث الملكى بأنه إنما فعل ذلك درءاً لانقسام المسلمين ورغبة فى القضاء على تنافسهم الخطير على الحكم وتلافياً للاختلاف بينهم ، ولكن بعضهم الآخر كالمؤرخ البيزنطى ثيوفانيس ويتابعه فى الرأى المؤرخ الإنجليزى برنارد لويس أن السلطة التى مارسها معاوية كانت عربية الأساس وإن لم تعد دينية فإنها لم تكن ملكية بعد ، وإنما كانت إحياء وتوسيعاً لسلطة السيد فى النظام السائد قبل الإسلام . فمعاوية فى زعمهم لم يكن إذن ملكاً ولا إمبراطوراً وإنما كان مستشاراً أول Proto-Symloulas .

وهذا زعم غير صحيح ، فعلى الرغم من اعتماد معاوية على العروبة أساساً لحكمه ، فإنه لم يتخذ أدوات حكم السيد فى النظام الجاهلى من الائتناس بالشورى أو بمجلس الشيوخ وإنما كان له مستشاروه المحددون الذين يأتمرون بأمره ويخضعون له ، فضلا عن مخالفته عن هذا النظام فى أمر بالغ الأهمية وهو تولية العهد من بعده لابنه ووضع البيعة له فى أعناق وجوه العرب ورؤسائهم وهو لا يزال على قيد الحياة ليكون لهم خليفة بعد موته وهو تقليد بيزنطى وساسانى ، ومعاوية بهذا الصنيع إنما ابتدع بدعة لم تكن

معروفة فى نظام السيد الجاهلى لأنه وإن كانت الرياسة عند العرب تورث فى داخل نطاق القبيلة أو العشيرة فإنها ليست وراثية فى أفراد البيت الواحد من الأب إلى الولد .

ويعزو بعض المؤرخين تغير نظام البيعة على هذه الصورة إلى تغير البيئة فلما كانت المدينة حاضرة الدولة فى عهد الراشدين قام النظام الذى يتفق وطبيعة العرب فلما أصبحت دمشق حاضرة للدولة تأثر العرب بالبيئة التى عاشوا فيها وغدا النظام أشبه شىء بنظام الملك القيصرى وقد بدت دمشق لمعاوية بفضل موقعها المتوسط وتراثها الإدارى والثقافى صالحة لإقامة حكومة قادرة على السيطرة على الولايات المختلفة .

وطبيعى أن يفعل معاوية ذلك خضوعاً لظروف البيئة والعصر ولظروف إنشائه للسلطان الجديد الذى جهد فى احتيازه سنوات طويلة ، فخالف عن تقاليد العروبة كما خالف عن تقاليد الخلافة الدينية فى تولى السلطة ، واحتج بألا سبيل إلى اتقاء النزاع الذى لا بد أن يحدث عند اختيار الخليفة إذا ما اتبع مبدأ الانتخاب وما يؤدى إليه من اضطراب ونزاع وفوضى إلا إذا ما استبدل به النظام الوراثى .

وقد سار معاوية فى سبيل توطيد هذا النظام بمنتهى الحيطة والمهارة فأوحى إلى عماله على الأمصار أن يمهدوا السبيل لأخذ البيعة لابنه يزيد واستخدم كل ما يستطيع من وسائل لحمل الناس على تحقيق هدفه فكان يعطى المقارب ويتلطف بالمباعد ، حتى استوثق له الناس وبايعوا يزيد فلما تمت له البيعة فى الشام والعراق ذهب بنفسه إلى المدينة لأخذ البيعة لابنه ، وهناك لقى زعماء المعارضة فى الحجاز من أبناء كبار الصحابة : الحسين بن على وعبد الله ابن الزبير وعبد الله بن عمر وتحدث ابن الزبير نيابة عنهم فعرض على معاوية ثلاث خصال ليختار إحداها ، وهى أن يصنع صنع النبى أو صنع أبى بكر أو صنع عمر وهى خصال ترتد فى مجموعها إلى التراث الإسلامى لنظام الخلافة الأولى ، ولكنه رفض وهدد بالسيف وأقام الحرس على رؤوس الزعماء ورقى

المنبر فزعم للناس أنهم بايعوه وأكره الناس تبعاً لذلك على البيعة .

وهكذا خالف معاوية تقاليد الخلافة فقسى على هؤلاء النفر وانتقل بالنظام الإسلامى من الشورى إلى الملكية الوراثية بقوة الكيد والسيف والتهديد بالقتل . وولى يزيد عهد أبيه ، وأصبح التوريث دعامة النظام الأموى فحرم المسلمون من حق من أهم حقوقهم التى أقرها القرآن الكريم وأيدتها السنة الشريفة وألفها العرب .

وعلى الرغم من استناد نظام الأمويين إلى السياسة أولا وإلى الدين ثانياً فقد استغلوا عنصر الدين استغلالا بارعاً فى تأييد نظامهم وفى جمع الناس من حوله وطاعتهم لولى الأمر بحجة المحافظة على وحدة الكلمة وقوة الجماعة وجمع شتات المسلمين للسير بهم فى طريق سيادة العالم . وكان طبيعيًّا أن يظهروا أن المحافظة على قوة الإسلام ومضاعفتها فى الداخل والخارج هى أهم ما يحرصون عليه وأنها سبيلهم إلى خدمة الدين .

وعجيب أن ينبرى كثير من المؤرخين للدفاع عنهم ومدحهم بهذه الصفة بجعلهم تجنب الانقسام سيفاً مصلتاً على رقاب الدارسين والباحثين ، ويبررون به مفاسدهم وأخطاءهم واستغلالهم ، حتى ليصبح كل من ينسب إليهم غرضًّا دنيويًّا أو خطئاً دينيًّا واهما وملحداً .

وبنفس الحجة يحتجون بتولية معاوية عهده لابنه وإن كان فاسقاً وعدوله عن الفاضل إلى المفضول بحجة أنه لا يعلم فسقه خوفاً من افتراق الكلمة الذى هو أهم من كل مقصد .

وهى طريقة رخيصة للدفاع عن بنى أمية لأنها فى نفس الوقت أقرب السبل الممكنة للمز الإسلام والطعن عليه ، وهى نفس الطريق التى سلكها المستشرقون من أعداء الإسلام عندما يذهبون إلى أن الذى بعث المسلمين على الرضا بجور الحكام هو الخوف من شق العصا وتفريق الجماعة ، وأن خير الدولة وصالح الأمة كان من الحق أن يوضع فوق كل اعتبار آخر ، وأنه يتعين تحمل الحكومة القائمة بحكم الضرورة وتجنب الاحتكاك أو الاصطدام

بها إيماناً بأن ما أذن الله به أن يكون لا يمكن أن يعترض عليه إنسان .

وتأسيساً على ذلك يرى الإسلام والمسلمون بالجبن والخور وقدرية التفكير والعبودية. وليس هناك طعن للإسلام والمسلمين أشد من أن يرميا بهذه الخصال بالذات لأن الإسلام هو الدين الذى حرر إرادة الإنسان من الإرهاب والذلة والاستعباد والخذلان ومنحه حرية القول والفعل ، وجعل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرضاً على كل مسلم يدين به ليتربى فى الإسلام رأى عام مهتد بعيد عن الضلالة وليكون المسلمون كما قال عز وجل خير أمة أخرجت للناس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله ، ولا يكونون كأولئك الذين نعى عليهم سبحانه إهمالهم هذا الغرض ولعنهم فى قوله : « لعن الله الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه » .

ولم يتورع بنو أمية عن إلصاق تهمة الابتداع والضلال عن الدين بكل ثائر عليهم لأسباب دينية ورأوا أن عظمة الإسلام وصالحه يحتمان عليهم تأديبه بالسيف كما ذهبوا إلى أن عقاب الثائرين بهم ولو أدى إلى مهاجمة الأمكنة المقدسة ورميها بالمجانيق وإحراقها أمر يجب ألا يتردد فيه ما دام الثوار يهددون وحدة الإسلام وقوته الداخلية ، تلك الوحدة التى قووها بإدراكهم السياسى ، وبهذه الحجة استحل بنو أمية دماء من خرج عليهم ليسمعهم كلمة الله وليأمرهم بالمعروف ولينهاهم عن المنكر ، ولعل من سخرية القدر أن يعد يزيد بن معاوية الحسين بن علىّ ورفاقه مارقين عن الدين ومخالفين للإمام ويسوقهم إلى حتفهم بهذه التهمة وأن يعده بعض المؤرخين مخطئاً فى خروجه على يزيد على الرغم من إقرارهم بفسقه .

وعلى هذه الصورة اتكأ بنو أمية على وحدة الجماعة وتباكوا عليها ، ولم يكن اهتمامهم بها إلا ذريعة يتهمون بها الثائرين عليهم ، من أجل تحقيق مبادئ الإسلام ، بأنهم أعداء الإسلام .

وشغل الأمويون شغلا واضحاً بالتظاهر بالحفاظ على الإسلام تظاهراً استغلوه

أوسع استغلال وبخاصة فى حملاتهم ضد البيزنطيين ليظهروا حماة للدين ولذمار المسلمين وقادة للحرب المقدسة وليتسنى لهم من ثم مطالبة المسلمين والعرب بمنحهم ولاءهم الدينى إقراراً بالضرورة إن لم يتسن ذلك لهم عن طيب خاطر .

ولكن الإقرار بهذا كان أمراً بالغ العسر على المسلمين المتمسكين بدينهم وذلك أن مبادئ الخلافة الإسلامية وقيمها التى لم تبعد عن ذاكرة المسلمين لم تكن لتقر صورة الحكم التى ساروا عليها ، فكانت حائلا دون ضرورة التسليم بأن التاريخ له من القوة ما يجعل بعض الأوضاع مشروعة وبأن للدولة أن تصغى إلى عقلها الخاص . وأن تتوخى من الأغراض ما يحفظ كيانها فيزيد من قوتها .

وكان عدم التسليم بذلك يلهب الأمويين ويدفعهم دفعاً لا هوادة فيه إلى التظاهر بالاعتداد بالدين جنباً إلى جنب مع الأسس المادية الدنيوية الجديدة التى أقاموا عليها نظامهم لحكم الإمبراطورية الإسلامية ، فوقعوا دائماً فى تناقض بيّن اضطروا إلى ستره فيما بعد بما ذهبوا إليه من الأخذ بعقيدة الجبر والإرجاء .

وقد وجد معاوية أن سلطان الدولة المركزى قد ضعف وأن البلاد بحاجة إلى وحدة تجمعها بعد أن فصم مقتل عثمان ، واندلاع الحرب الأهلية ، ونقل العاصمة من المدينة ، عرى الرابطة الدينية التى كانت تحفظ تماسك الخلافة الأولى ، وانحصرت المشكلة فى ضرورة إقامة أساس جديد لوحدة البلاد .

وكان الحل الذى أخذ به يقضى باستبدال أساس الحكم القائم على الدين بأساس آخر دنيوى يقوم على سيادة العنصر العربى وقد ترءاى لمعاوية أنه يمكنه أن ينقل الأساس الدينى إلى المرتبة الثانية وأنه يظل مع ذلك قائماً مؤثراً بل عظيم التأثير ، وأن يجعل الأساس الأخلاقى الجديد الذى يحل محل الرابطة الأخوية الدينية القديمة ، طاعة الأمة لرئيسها الدنيوى الذى يحفظ كيانها السياسى ويقويه فى الداخل والخارج ويدفعها إلى سيادة العالم .

ولم يكن بد من اصطدام هذين الأساسين اصطداماً شديداً وواضحاً نجم عنه تناقض ظاهر جهد الأمويون فى ستره باللجوء إلى العقائد التى تتميز بالجبرية والسلب ، وكان المسلمون لم ينسوا بعد للأمويين أنهم كانوا أشد أعداء النبى وأنهم لم يعتنقوا الإسلام إلا مكرهين بآخرة ، وأنهم أبناء الطلقاء الذين عرفوا كيف يجنون لأنفسهم ثمرة انتصاره وسيادته عن طريق استغلال ضعف عثمان أولا ، وبالمهارة فى استغلال مقتله ثانياً ، وكان من السخرية بفكرة الحكومة الدينية أن يظهر الأمويون ممثليها الأعلين فهم كانوا مغتصبين ، وظلوا كذلك ، ولم يكونوا يستندون إلا إلى قوتهم الخاصة التى لم تصبح رغم تظاهرهم بحماية الدين حقاً شرعياً .

وقد أبرز هذا التناقض مخالفتهم الظاهرة لمبادئ الإسلام الذى تمسحوا به فى جميع مجالات الحياة السياسية .

فقد نقضوا بسياستهم العصبية هذا الأساس الذى أقاموا عليه دولتهم وهو الاعتداد بالعنصر العربى والعمل على تقويته ، فكانت سياستهم تعمل فى حقيقة الأمر على إضعافه وتشتيته لخدمة الأغراض الخاصة والمنافع الدنيوية. فلعبت الدولة بالعصبية واستخدمتها سلاحاً تسلطت به على العصبيات المختلفة ، وراح الخلفاء والولاة يتداولون التقريب والإقصاء لعشيرة دون عشيرة حتى لم يسلم البيت الأموى ذاته من هذا الصنيع كما فرق الأمويون بين اليمانية والقيسية .

وقد أحفظ تقريب الأمويين اليمانية قيساً فلبت نداء عبد الله بن الزبير فى ثورته على بنى أمية وخاضت بسبب ذلك معركة العصبية العنيفة إلى جانبه ضد كلب وحلفائها .

وقد سار الخلفاء من بعد معاوية ، وولاتهم على هذه الخطة فزادوا فى حدة التنافس وضرب القبائل بعضها ببعض ، بما لا يتفق وسيادة العنصر العربى وقوته التى ادعوا ، كما لا تتفق ومبادئ الدين الذى يدعو إلى الاتحاد والمساواة والعدل .

وقد حرصوا فى كل الحالات على أن يكونو فوق هذا التنافس ولكن لم

يفلح فى تلك السياسة إلا قليل منهم ومن الولاة الطغاة لأول عصرهم ، أما الذى كان يحدث فى الأغلب فهو أن يستظهر الوالى بقبيلته أو بقيلة حليفة تشاركه التمتع بمميزات منصبه حتى إذا عزل وأتى وال آخر بقبيلته ، كان الأمر ينتهى بأن تقع القبيلة المخلوعة فى العداء المرير للقبيلة الحاكمة .

وقد تجلى هذا بصورة محزنة فى خراسان حيث ارتفع شأن قيس على يد عبد الله بن خازم السلمى ، وارتفع شأن أزد عمان على يد المهالبة وحل محل التنازع القديم بين بكر وتميم تنازع بين قيس وتميم أولا ، ثم بين قيس والأزد ، وأخيراً بين ربيعة وقيس ضد تميم .

واختلف موقف قيس وكلب وتغلب من النزاع حول الخلافة واتخذ الصراع صورة دامية ، وأدت هذه السياسة بقيس إلى أن تلعب فى الشام وخراسان دوراً سياسياً كبيراً وبخاصة أبناؤها من ثقيف الذين شغلوا كثيراً من المناصب العليا أهلهم لها اشتهارها بالبطش والجبروت ، بينما ركنت تميم فى البصرة وخراسان إلى الترفع عن هذه المناصب لزهو خالط نفوسهم فقل تدخلهم فى السياسة وإن اتحدوا أخيراً مع قيس وانضموا إلى حزب مضر الكبير فى مواجهة الأزد الذين احتضنوا ربيعة وبكراً فى محاولة لتكوين عصبية كبيرة ضد حلف مضر .

ولم يقتصر الأمر على نقض أساس العصبية والاعتداد بالعروبة فحسب ، وإنما نقض الأساس الآخر المعتمد على الدين على الرغم من تظاهرهم به ، فلم يستطيعوا مغالبة شهواتهم وكانت حياتهم فى بلاطهم وحاشيتهم لا تحقق من كافة الوجوه ما كان ينتظره الأتقياء من كبت النفس ومغالبة الهوى والابتعاد عن زخرف الدنيا ومتاعها وتجاوز الأمر ذلك إلى إساءة استخدام السلطات وظلم الناس ، وجريان أموال المسلمين إلى أفراد قلائل ، ومقارفة الآثام بأنواعها التى أصبحت لذات للسادة لا يعاقبون عليها لأن الحدود عطلت ولم يرع النظام الأموى حرمة ما هو مقدس فى الإسلام .

وحقاً لا يطمع أحد فى أن يسير الأمويون سيرة المسلمين الأول ، إذ

لم تكن سيرة هؤلاء لتبقى أبد الآبدين ، ولكنهم كانوا على مفترق طريقين ولم يكن من الصعب عليهم أن يكون ملكهم على مشابه هذه السيرة باراً نقياً مصوناً من بذخ الهرقلية والكسروية ، وسائر ضروب الملك فى عصوره الخالية ، كان فى وسعهم أن يبرأ ملكهم مترسما النهج الصديقى أو الفاروقى ، وإن لم يبلغوا مداه من النزاهة والصلاح ، وكان هذا الترسم بدوره خليقاً أن يظل إماماً للحكام وللرعية يتوارثونه ، ويحميهم نكسة الأخلاق والآداب قروناً كما يحميهم من بقايا الوثنية وأوشاب المادية وما شابهها من آداب تدور على النفع العاجل . ولم يكن مثل هذا النهج مستحيلا فقد استطاع أحد خلفائهم أن يترسمه بنجاح وهو عمر بن عبد العزيز (٩٩ — ١٠١ هـ) ذلك الخليفة الراشد الذى حاول أن يعيد صورة الخلافة الأولى وخلافة جده عمر بن الخطاب بالذات ، وهو وإن لم يبلغ مبلغه فقد نجح فى أن يجعل البون بينه وبين بنى أمية جميعاً شاسعاً ، حتى عده المؤرخون الأموى الوحيد الذى استطاع أن يستحق لقب خليفة ، وأنه ثالث خليفتين لا ثالث لهما سواه هما أبو بكر وعمر وعدوا حكمه غرة فى جبين ذلك القرن الذى امتلأ بالزيغ عن الدين وتلطخ بالاستبداد وسفك الدماء .

وبسبب سياسته العادلة دخل فى الإسلام أفواج جديدة وانقاد له الخوارج فهادنوه وكاد يفلح فى إقناعهم وكان قبره الوحيد الذى لم ينبش من قبور بنى أمية ، وقد رد ميراث النبى صلى الله عليه وسلم ، وأبطل لعن علىّ على المنابر وساد العدل عصره ونال الموالى حقوقهم حتى ليعد عهده وبالا على الأمويين ، فقد أغرى بهم وبسياستهم التى عمدوا إليها وعمد إليها ولاتهم ، وهى سياسة لايقرها الإسلام ولم يألفها المسلمون وكأنهم لايرون فيما بيّن الله ورسوله من الحدود ، وما ساس به الخلفاء الراشدون أمور الناس ما يكفى لحمل الرعية على الجادة . فكانوا يأخذون بالظنة ويعاقبون على الشبهة ويأخذون الولى بالمولى والمقيم بالظاعن والمقبل بالمدبر والمطيع بالعاصى والصحيح بالسقيم حتى ليلقى الرجل أخاه فيقول انج سعد فقد هلك سعيد .

وإذا ما قرأنا خطبة زياد بن أبيه سنجد فيها تمسحاً ظاهراً بالإسلام وفى الوقت نفسه اغتصاباً لحقوق الناس باسمه ، فهو يسلب حريتهم باسم الطاعة ويزعم أنه وسادته يسوسون الناس بسلطان الله الذى أعطاهم وفىء الله الذى خولهم ، وكان الإسلام يفرض عليه أن يقول إنهم إنما يسوسون الناس بسلطان الله الذى رفعتهم الأمة إليه ومنحتهم إياه ، وأن الفىء ملك للأمة تأتمن عليه خلفاءها وولاتهم ليضعوه مواضعه وينفق فيما يجب أن ينفق من الوجوه .

فلم يكن الإسلام ليبيح هذا الزعم كما لم يكن ليبيح هذا الاستعلاء وهذا الزهو على المسلمين ، كما لا يبيح الإغضاء عما وضع الله ورسوله للناس من حدود واضحة ، واستبدالها بالشناعات التى شرعها زياد وأمثال زياد من المعاقبة بالموت على دلج الليل والتنقيب عن قلب السارق ودفن الناس أحياء .

فالإسلام لا يبيح هذا كله كما لا يبيح التهديد والوعيد وأن يقسم وال على رعيته أن له فيهم صرعى ولما يقترفوا من الآثام ما يوجب عليه أن يصرعهم به ، ولقد قال أبو بلال مرادس ابن أدية لزياد بعد انتهائه من خطبته هذه : أخبرنا الله بغير ما قلت فقال : « وإبراهيم الذى وفّى ألا تزر وازرة وزر أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى » .

ولقد أثارت تلك السياسة البعيدة عن روح الإسلام سخط أهل الدين والورع والفقهاء والقراء . وكانت العبرة التى أخذت من مفاسد السياسة سبباً فى ظهور اتجاه فى الإسلام شبيه بالاتجاه الإنجيلى يريد أن يبتعد عن السياسة باعتبارها فتنة ولا يثق بمزاعمها الدينية ، ولهذا الاتجاه ممثلون بلغوا غاية النُبل منهم الحسن البصرى فى البصرة وسعيد بن المسيب فى المدينة وكان يصب اللعنات على بنى أمية فى كل صلاة .

وليس صحيحاً أن هؤلاء الأتقياء من علماء الشريعة وعلماء القرآن كانوا يحلمون بمملكة ليست من هذا العالم كما يزعم بعض المؤرخين لأن الحق الذى كانوا يعارضون به هذه السياسة الدنيوية كان حقّاً إيجابيّاً ثابتاً تماماً ومكتوباً ومأثوراً وموجوداً فى القرآن الكريم والسنة الشريفة ، وليس من الأحلام أن

الأتقياء من المسلمين يرومون أن تسير الدولة فى حدود ما سن الله تعالى ولا تتعدى حدوده ، فقد كانت هذه الدولة التى يرومون قائمة بالفعل فى عهد الخلفاء الراشدين على خير ما تكون دولة ، وليست إذن دولة خيالية أو جمهورية يوتوبية ، كما يصورها المغرضون من أصحاب المنافع المقصودة أو المؤرخون من أصحاب المنافع التى هى أخطر منها على الحقيقة وهى منافع الطبائع المادية المستسلمة لأيسر المعاذير والتى يشق عليها الصعود إلى المثل الأعلى . وليس صحيحاً أنه تبين لهؤلاء المتذمرين الساخطين أن الاحتكام إلى الله وترك الأمر له كان من الأسلحة التى لا تجدى فتيلا ، لأنهم كانوا يعارضون الأسرة الأموية بكل سلاح للمعارضة كما قاوموا الروح التى كانت تسيرها فى حكمها ، وقد كان فى رأى هؤلاء الأتقياء أن هذه الأسرة التى أقامت سياستها على أساس من النظام الوراثى المعيب قد ولدت فى الإثم لأنه نظام غير شرعى ولا يتفق مع الدين ، ولا يحقق مثلهم الأعلى الذى يقوم على دعامة من الحكم الدينى كما كان هذا النظام فى تقديرهم عقبة فى سبيل الدولة التى يرومون قيامها .

وقد كان أشد هؤلاء التقاة معارضة للنظام الأموى الخوارج ، إذ أخذ الحق الدينى عندهم صورة مبدأ ثورى بالمعنى الكامل ، وتطرفوا فى الأخذ بمبدأ الحكومة الدينية وجعلوه مسألة اعتقادية ، وكانوا فى جهادهم فى سبيل دولة الله أشد ما يكون المجاهدون إخلاصاً ، ولم يتلبس تمسكهم بهذا الحق بأية أغراض دنيوية مدخولة ، كما أنهم لم يجعلوا لأحد طاعة مقدمة على طاعة الله وتجردوا من كل عصبية ، فأفسحوا للموالى فى فرقتهم ، وقد أداهم تطرفهم وما كانوا يشعرون به من فرق كبير بين الحق الذى يعتنقونه والنظام القائم إلى الثورة على الجماعة ، وعدوا مذهبها فاسداً ، وأخذوا أنفسهم بالهجرة عن ديارها متأسين بالنبى فى هجرته عن دار الكفر ، زاعمين أن الإسلام لا يتجاوز معسكرهم وأن ليس أحد غيرهم جديراً باسم المسلمين ، واستحلوا إراقة دماء غيرهم من المسلمين دون تحرج فنشروا الرعب فى أرجاء العالم الإسلامى ، واستأصلوا شأفة كل من جنح إلى السلبية فى مقاومة الأمويين ، فكانوا يقتلون

كل من يروى حديثاً عن النبي يحذر فيه من الاشتراك فى الفتنة ، ولا نبعد إذا قلنا إنه يرجع إليهم دون غيرهم تغيير المرجئة لأسلوبهم السلبى واتجاههم إلى مقاومة الدولة مقاومة إيجابية عنيفة .

وكذلك كان الشيعة أشد بغضاً للأمويين ، وهم وإن لم يكن لهم تجرد الخوارج لاعتقادهم بضرورة وجود أسرة بعينها على رأس الدولة الدينية ، فقد كان زوال أسرة بنى أمية هو الطريق الموصل إلى إعادة الحق لأسرة النبي صلى الله عليه وسلم والتى يتزعمها علىّ بن أبى طالب وذريته .

وكان شيعة علىّ أول أمرهم كل أهل العراق فى مقابل أهل الشام شيعة معاوية ، ولقد ظل علىّ بعد وفاته رمز سيادتهم المفقودة لأنهم وبخاصة أهل الكوفة كانوا يشعرون بأنهم فقدوا الجولة أمام أهل الشام وفقدوا معها زعامة الإمبراطورية الإسلامية بتحول العاصمة عن الكوفة إلى دمشق وعودتها مصرا كالأمصار التابعة لأهل الشام فتاقوا إلى طرح سيادتهم ما واتتهم الفرصة .

وقد وجد جمهور أهل العراق وبخاصة أهل الكوفة فرصتهم فى مؤازرة الشيعة والخوارج ، ومعنى هذا أنهم جعلوا قضيتهم قضية الإسلام نفسه بصورة من الصور وتوسلوا بالدين وبمبادئه من الحق والعدل فى مناهضتهم للقوة الغاشمة التى مثلها الأمويون ، ومضى الشيعة فى مناهضتهم على الرغم من مناوءة الأشراف الذين احتاطوا لأنفسهم فلم يشاركوهم ثورات لا ينتظر لها نجاح فوضعوا نفوذهم باسم الهدوء والنظام فى خدمة الحكومة لكيلا يعرضوا مراكزهم للتلاعب .

وقد نجم عن معارضة الشيعة لسيادة الأشراف من زعماء القبائل ظهور فرق الكيسانية ذات الأصول السبئية ، تلك الفرقة التى ذهبت مذاهب غالية فى التعلق بآل البيت وبعلىّ رمز السيادة المفقودة ، استخدمت فيها آراء غريبة كالتناسخ والرجعة والحلول ، وأسبغوا على علىّ صفات إلهية حتى جعلوه الروح الإلهى المتجسد ووارث النبوة المفترى عليه، والمغصوب الحق ، وكانت هذه الأفكار تجد انتشاراً واسعاً بين موالى الفرس بالذات الذين صار لهم

شأن سياسى على يد المختار الثقفى الذى اتخذ منهم جيشه محاولا أن يسقط بهم أشراف الكوفة ليتسنى له إقامة حكومة تحت رئاسته تقضى على التمايز الذى نفخت فيه الدولة بين العرب والموالى أو بين السادة والعبيد ، وقد استبدلت الدولة هذه التفرقة بنظام الولاء الإسلامى الذى كان يكفل لهم المساواة والأخوة المتكافئة ، وفتح هذا الصنيع الباب أمام الموالى للياذ بالمذاهب والدعوات المناهضة للدولة ، فلا يكاد داعية من الدعاة يجهر بمذهب معقول أو غير معقول إلا ويلقى إلى جانبه جموعاً منهم تهوى إليه ، وقد توزع الموالى بين الشيعة والخوارج ، فنصروا هؤلاء تارة وتارة هؤلاء لأنهم جميعاً أعداء لعدو واحد ولنظام واحد مناقض لفكرة المساواة الإسلامية التى منحتهم حرياتهم وحقوقهم المدنية فى ظل الحكومة الدينية التى لا تؤمن إلا بالله ولا تعترف لأحد غيره بالملك والسلطان .

وهكذا كان من السهل استخدام مبادئ الإسلام وسيلة لإعطاء الموالى حقهم وانتزاعها من أيدى العرب ، وقد وقف أهل الديانة والورع من العرب إلى جانب الموالى وحالفتهم فرق المعارضة ضد بنى أمية الذين كانوا يمثلون سيادة الأمة العربية لا سيادة الإسلام .

وقد سبق الخوارج إلى ذلك ، وترسم الشيعة خطاهم كما فعل المختار الثقفى الذى نجح الأشراف فى القضاء على حزبه فى الكوفة ، ولكن الموالى نقلوا مبادئه هناك فى أرضهم الحقيقية حيث تمكنوا بها من إسقاط الدولة الأموية .

وتحت وطأة المعارضة التى تتكئ على الفكر الإسلامى ، اضطر الأمويون إلى اصطناع نفس الوسيلة لمساندة نظامهم ، فأظهروا عطفاً على بعض الفرق التى تدين بأفكار سلبية كالمرجئة الأولى التى كانت ترى كل شىء متوقفاً على الإيمان الذى لا يضر معه العمل ولا ينفع بدونه ، وكان انتشار مبادئ هذه الفرقة كفيلا بأن يجعل الأمة تراهم مسلمين حقيقيين ومن أهل القبلة ، فتكون شكوك الورعين حينئذ لا تستند إلى أساس متين .

والمتتبع لتاريخ هذه الفرقة يجد أنها لم تحكم على الخلافة الأموية بأمر من الأمور ولم تر فيها رأياً ، ويعد هذا الموقف السلبي استمراراً لموقفها فيما مضى حول مسألة وجوب اعتبار كل من علىّ وعثمان مؤمناً أو آثماً . وتركهم أمر الحكم فيه إلى الله .

وواضح أن هذه الأفكار المعتدلة — وإن وافقت كتلة المسلمين التى خضعت لحكم بنى أمية — لم تكن لتتفق وعاطفة أولئك الورعين المتشددين الذين كانوا لا يرون فى سياسة وصول الأمويين للحكم وفى رجالاتهم وعمالهم إلا الفسق والكفر ، وأيضاً كان إدراك المرجئة المتساهل أو المتسامح يتعارض تعارضاً مباشراً مع أولئك الذين يؤيدون مطالب العلويين التى تسمو إلى قيام دولة ذات حكم إلهى مؤسس على الشريعة الإلهية ومحكومة بآل النبى ولهذا برز بوضوح التناقض التام بين المرجئة والشيعة حتى عدت كلمتا شيعى ومرجئ كلمتين متقابلتين .

وقد استندت الدولة الأموية على فرقة المرجئة زمناً ولكن يبدو أنه أمام إصرار الفرق الأخرى على انتهاج المقاومة الإيجابية العنيفة أصبح موقف المرجئة ضعيفاً وحرجاً متهماً ، وقد اشتد الخوارج الذين يمثلون وجهة النظر المقابلة لهم فى عدم الاعتداد بالإيمان وحده والأخذ بتكفير مرتكب الكبيرة فى مجابهة السلبيين بالقتل، فعمد المرجئة من ثم إلى القوة وتقدموا خطوة فى اتهام مبادئهم ووجدوا الفرصة فى ثورة يزيد بن المهلب فثاروا معه ثم أيدوا ثورة الموالى فى خراسان وذابوا بعد ذلك فى الفرق الأخرى ، وكانت الجبرية من الفرق التى استندت إليها الدولة الأموية فى حماية نظامها وزاد اعتمادها عليها بخاصة بعد اتجاه المرجئة إلى أسلوب العمل العنيف ويفسر هذا كراهية الأمويين الشديدة للقائلين بالقدر ، وهو موقف له بواعثه السياسية العميقة التى جعلت الأمويين يلمحون فى ترك عقيدة الجبر خطراً لا على الإيمان ولكن على سياستهم فى الرعية ، لأنهم كانوا يعلمون علم اليقين أن دولتهم كانت تثير سخط الثقاة والورعين الذين كان لهم تأثير قوى على قلوب العامة ، وأنهم —

الأمويين — فى رأى كثير من الأمة، غاصبون وصلوا إلى السلطان بوسائل القهر والغلب ، وأنهم أعداء لآل النبى وقتلة لأشخاص محبوبين ومنتهكون للأماكن المقدسة ، فلو أن عقيدة عملت على إمساك الأمة بالعنان وصرفتها عن الثورة عليهم وعلى ممثليهم ، لكانت عقيدة الجبر فمن صالح الأمويين أن تنتشر هذه العقيدة إذن وأن تتأصل لتلقى فى روع الناس أن الله قد حكم أولا بوصولهم إلى السلطان، وبأن سياستهم قدر إلهى مقدور ومحكم، حتى لو أدى بهم الأمر وصولا إلى هذه الغاية إلى وضع الأحاديث التى تحمل هذا الغرض وإلى الإيحاء إلى القصاص بتأكيد ذلك فى وجدان العامة وعقولهم ومعتقداتهم .

وأيضاً فقد ألقوا إلى الشعراء بأن يؤصلوا هذه العقيدة فى النفوس حتى تصبح سيادتهم لدى الناس قدراً محتوماً لا مناص منه ولا محيد عنه ، فيحجم كل منهم بالثورة إذا رأى أن بهم تحرجاً ، وكانوا يلجئون إلى هذا الأسلوب أكثر ما يلجئون عندما يطمعون فى تهدئة الناس إذا ما ابتلوا بما يثير هدوءهم وطاعتهم ليستقر فى نفوسهم أن أمير المؤمنين وما يجىء عنه من آلام قدر من الله ، وليس لأحد أن يتهم ما يصدر عنه أو يشكو منه .

ومهما كان من أمر فإن بنى أمية قد جهروا بهذه العقيدة ليبرروا بها سوءات حكمهم وليس أدل على ذلك من تبرير عبد الملك بن مروان — الذى اشتهر وأبوه فى كتب التاريخ بالعبادة والنسك واحتج به وبعمله الإمام مالك فى الموطأ — لقتل عمرو بن سعيد بن العاص بأنه قدر مقدور .

وقد حرص بنو أمية حبًّا فى استكمال الصورة على أن يكونوا فى شعر شعرائهم أئمة للدين والهدى على الكراهية والرضا ، وأنهم أئمة العدل المنصورون بأمر الله وأنهم خلفاء الله وورثة نبيه بل يتصفون بأخص صفات الشيعة التى يخلعونها على أئمتهم ، فهم الهداة المهديون الذين ذكرتهم التوراة وبشرت بهم القسس ، والمهديون المباركون الذين أدوا عهد الرسول ، والأئمة الذين يستمدون الحكم من الله مما يمتلئ به شعر جرير والفرزدق وغيرهما من شعراء بنى أمية ومن ربط حبله بحبلهم لسبب أو لآخر .

وعلى الرغم من هذا كله تبدو الصورة مصنوعة ومبالغاً فيها ، شأنها فى ذلك شأن كل شيء ربطته السياسة الأموية بالإسلام حتى ليمكننا القول بأن علاقة بنى أمية بالإسلام كانت علاقة اسمية فحسب وأن روح حكمهم كانت تتعارض مع مبادئ الإسلام حتى ليظن من يتصفح تاريخهم أن الروح الجاهلية قد عادت وحييت فى صور جديدة عندهم فاتخذوها أسساً لنظام حكمهم ، بينما كانت المبادئ ، والقيم الإسلامية تقف مع المعارضين فى الجبهة الأخرى . وعلى الرغم من كل هذا فإن الفكر الإسلامى مدين لبنى أمية لأن انقلابهم السياسى عن روح الخلافة الإسلامية إلى نظام الملك الوراثى ، وما صاحبه من بطش وجبروت ، كان أول الفرص التى سنحت فى الإسلام لإثارة الأفكار والمسائل الكلامية إلى جانب المسائل السياسية نتيجة لما أذكوا من روح المعارضة والخلاف والفرقة بين الجماعة الإسلامية كما سنرى فى الفصول التالية من الدراسة .